الأحزاب السياسية وأزمات التحول الديمقراطي بعد ثورة (٢٥-٣٠)
دراسة تحليلية لمضمون بعض البرامج الحزبية

مشيرة محمد حسن العشري(*)

الملخص

لما كان المجتمع المصري يمر بمرحلة من التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد الثورة المصرية المعاصرة، كان الهدف منها هو إرساء الديمقراطية فإن تحقيق هذا الهدف مرهون بتوافر آليات لعملية التحول الديمقراطي ومنها تكوين الأحزاب السياسية في ضوء قيم الديمقراطية . لذا تحاول الدراسة التعرف على كيفية تكوين الأحزاب السياسية في ضوء تلك القيم ، والكشف عن الأزمات المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية كمعوقات للديمقراطية والتعرف على العلاقة بين كل من النمط المثالي والنمط الواقعي لتكوين الأحزاب السياسية من خلال تحليل لبعض بنود برامج الأحزاب السياسية الجديدة.

كلمات مفتاحية : الأحزاب السياسية – الأزمة- التحول الديمقراطي- الثورة .

(*) مدرس بجامعة دمياط – كلية الآداب
قسم علم الإجتماع

Political Parties and Crises Democratization after Revolution (25-30)
Analytical study of the content of some party "programs"

Mushira Mohammed Hassan

Abstract

Egyptian society is undergoing a stage of social, economic and political changes after the Egyptian Revolution. Such changes aim at setting the rules of democracy; therefore achieving this aim requires the availability of certain mechanisms for the process of democratization. One of these mechanisms is the formation of political parties in the light of the democratic values. So, this study tries to identify the way in which political parties can be formed in the light of such values ,identify the different social, economic and political crises that act as obstacles to democracy and identify the relationship between the ideal pattern and the realistic one of forming these parties through transmuting some program- items of the new political parties.

Keywords: political parties- Crisis - Democratic transition - revolution

مقدمة الدراسة ومشكلتها : –

تتناول أدبيات الاقتصاد السياسي القضايا الاقتصادية من خلال تداخل البعدين الاقتصادي والسياسي معاً،فالتنمية الاقتصادية، ومسارات التطور الاقتصادي يرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقوى السياسية وأشكال التفاعل في علاقات القوة، مما يشكل طرائق المشاركة السياسية في الحياه العامة . فالتحول نحو الفكر الديمقراطي والممارسة الليبرالية في الحياه العامة، خاصة في البلدان الأقل تطوراً، ويعكس إلى حد كبير طبيعة بنية القوة في تلك المجتمعات، فقد يحدث انقسامات بسبب النظم التسلطية السائدة

كما ركزت العديد من البحوث على وجود علاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي وتفسر التغيرات في نوع النظام من خلال تحليل أكثر تعقيداً لمراحل التنمية الاقتصادية ونضج القوى الاجتماعية وتفاعل علاقات القوة في سياق التنمية،فكيف لمجتمع يعانى من الفقر والمرض والجهل يكون لدية القدرة على ممارسة العمل السياسي والمشاركة في الحياه السياسية .– كما يشير– "أودينيل وشمبيتر" o,Donnell and Schmitter إلى التحول إلى الديمقراطية في البلدان الأقل تقدماً على اعتبار أنه ينتج عن انقسامات مهمة تحدث داخل النظم السلطوية ذاتها، وتفاعل النخب وتعارض المصالح والاستراتيجيات.[١].وبناء علية يؤكد "روشماير" Rueschemeyer وأخرون من خلال دراستهم الرائدة التي تتبنى المدخل التاريخي والذين دفعوا بان الديمقراطية تكون ممكنه فقط حين يكون هناك توجهات ليبرالية تتمثل في توزيع القوة وتوسيع مشاركة الطبقات العاملة في المجتمع، تلك الطبقات التي عادة ما يتم تهميشها لصالح قوة استراتيجية ومصالح النخب الاقتصادية والسياسية. [٢].

كما أن الأحزاب السياسية وهى احد المظاهر التي تعبر عن الديمقراطية أو تعتبر شكل من أشكال الديمقراطية، إلا أن هذه العلاقة الارتباطية تتوقف على توافر شروط وظروف معينة، ربما لم تتوافر إلا في الدول الغربية المتقدمة، أما في الدول النامية فإن هذه الشروط لم تتوافر، وفى بعض الحالات التي توافر فيها بعض الشروط تم إجهاضها بفعل العديد من القضايا التي نالت أولوية خاصة على حساب الديمقراطية . [٣]

بالفعل تغيرت الخريطة الحزبية وانقلبت رأساً على عقب بعد ثورة ٢٥ يناير، فبالرغم من تزايد عدد تلك الأحزاب السياسية المصرية، فإن هذا العدد ليس

دليلاً على قوه النظام الحزبي، فقد فرض النظام السابق ممثلاً في حكومته وحزبه عدداً من القيود السياسية والقانونية التي ضمنت له الاحتكار المستمر للسلطة السياسية بجميع أشكالها على نحو اضعف باقي الأحزاب الأخرى وفاقم من مشكلاتها الداخلية، وحد من قدرتها على المشاركة السياسية أو على القيام بدورها في تجميع مصالح المواطنين،والتعبير عنها، وفى ظل ما أفرزته سياسات النظام السابق من غياب أيه إمكانات للتداول الحقيقي للسلطة على مدار العقود، وما أدت إلية من اختلالات بنيوية ووظيفية للنظام الحزبي فإن الوضع الراهن للأحزاب السياسية المصرية يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه مساعي وجهود إرساء الديمقراطية، حيث أضحت تلك الأحزاب بأفكارها وممارستها ومشكلاتها ومواقفها جزءاً من الأزمة بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل . (٤)

وعلى أية حال فإن زيادة التحول السياسي الليبرالي يمكن أن يهدد التحرر الاقتصادي من خلال تهديد نظام الدولة ذاته، والذى اصبح تحت سلطة رجال الأعمال الذين هم أعضاء في الأحزاب السياسية والذين يستمدون قوتهم الاقتصادية من القوة السياسية للنظام بعينة . (٥)

كما أن تحقيق الديمقراطية بعد مرور أربع سنوات على ثورة ٢٥ يناير لا يقتصر على تخلى الرؤساء عن الحكم ولكن أن نكون على وعى كاف بكيفية تحقيق الديمقراطية داخل المجتمع المصري في الوقت الذى يجب أن نحرص فيه علي التخلي على الفساد والمحسوبية والوساطة والتخلي عن مبدأ المصلحة الشخصية في مقابل المصلحة العامة . بالإضافة إلى ضرورة التخلي عن الوصول إلى السلطة التي يسعى إليها العديد من قيادات الأحزاب السياسية. في الوقت الذى تحتمى فيه تلك القيادات بالغطاءات الحزبية كمدخل للمساومة السياسية للدخول إلى التشكيلات البرلمانية مع النظام والأجهزة الأمنية. ومن هنا كانت مشكلة الدراسة حول **تساؤل رئيسي** وهو: ما طبيعة التحولات الديمقراطية في نشاط الأحزاب السياسية بالمقارنة بالبرامج الحزبية بعد الثورة المصرية ؟

كما أنه لا شك أن أهمية موضوع الأحزاب السياسية وعلاقاتها بالتحول الديمقراطي يأتي من أسباب نظرية، وأخرى تطبيقية على النحو التالي : –

١– تأتى الأهمية النظرية من خلال محورين أساسين : **المحور الأول** : هو إسهام هذه الدراسة في سد بعض الثغرات في المعرفة للوصول إليها وتغطيتها ، إلى جانب بلورة القضايا النظرية التي تنطلق منها الدراسة السابقة **أما المحور الثاني** فيعتمد على اختيار الفروض النظرية الخاصة بنظرية الصراع وجماعات

القوة وهو الصراع القائم بين قيادات وأعضاء الحزب وكيفية فرض سيطرتهم على تلك الأحزاب من اجل تحقيق أهدافهم وهو الوصول إلى السلطة وفى نفس الوقت العمل على تحقيق الديمقراطية التي تسعى إليها تلك الأحزاب والمجتمع في آن واحد على فترات تاريخية مختلفة وذلك للتأكد من ملاءمة هذه النظرية لموضوع الدراسة .

٢- أن لهذا الموضوع أهمية تطبيقية تتعلق بإلقاء الضوء على كيفية دفع المجتمع نحو تطبيق الديمقراطية في مجال الممارسة الحزبية وذلك من خلال تحليل أدائي لبرامج وأنشطة(١٨) حزب من الأحزاب السياسية الممثلين في مجلس النواب والتي لها دور فعال في الحياه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بعد الثورة وذلك من أجل التعرف على التغيير الشامل في المجتمع للوصول إلى مرحله التحول الديمقراطي بعد ثورتين مر بها المجتمع المصري مما يساعد على التعرف على : -

١- كيفية تكوين الأحزاب السياسية في ضوء قيم الديمقراطية

٢- التعرف على الدلائل والمؤشرات التي تؤكد أزمة التحول الديمقراطي

٣- التعرف على العلاقة بين كل من النمط المثالي والنمط الواقعي القائم بالفعل في المجتمع للوصول إلى الديمقراطية المطلقة .

فروض الدراسة: -

يهدف البحث إلى رصد جوانب أزمة التحول الديمقراطي التي يمر بها المجتمع المصري ، والكشف عن العوامل الداخلية والخارجية التي أحدثت هذه الأزمة وتسليط الضوء على النتائج المتوقعة في ظل عملية التحول الديمقراطي، التعرف على كيفية تكوين الأحزاب السياسية في ضوء قيم الديمقراطية ، أزمة الأحزاب السياسية وعلاقتها بالواقع المتغير في الحياه السياسية

ومن هنا فإنه في إطار قضية البحث يمكن أن تحدد مجموعه من الفروض في النقاط التالية :

الفرض الأول : هناك مجموعه من الدلائل والمؤشرات التي تؤكد أزمة التحول الديمقراطي .

الفرض الثاني : وجود العديد من الطرق والأليات التي تساهم في نشأة وتكوين الأحزاب السياسية في ضوء قيم الديمقراطية .

الفرض الثالث : وجود علاقة عكسية بين كل من النمط المثالي والنمط الواقعي لتكوين الأحزاب السياسية في ضوء عملية التحول الديمقراطي .

منهج الدراسة :-

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذى يقوم على دراسة الواقع ويهتم بوصفها وتوضيح خصائصها، حيث إن اهتمامنا بالتعرف على الأحزاب السياسية وكيفية تكوينها ونشأتها و فاعليتها في تحقيق التحول الديمقراطي وقدرتها على الربط بين كل النمط المثالي والنمط الواقعي للوصول إلى الديمقراطية والمراحل التي مرت بها من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية والتعرف على مدى تأثير ذلك على أليات التحول الديمقراطي

عينة الدراسة وأدواتها : –

تم اختيار العينة عمدية من المواقع الرسمية لـ (١٨) حزب من الأحزاب السياسية وذلك لعدم إتاحة الفرصة للوصول إلى المكاتب الإقليمية للأحزاب السياسية وعدم وعيهم الكافي بأي معلومات واضحة عن الحزب بالإضافة إلى مصداقية وثقة تلك المواقع في نشر كل ما يخص الحزب من برامج ولوائح وأنشطة مختلفة، كما استخدمت الدراسة أداه تحليل مضمون للبرامج والأنشطة لـ (١٨) حزب من الأحزاب السياسية والممثلين في مجلس النواب بحيث يكون لهم دور فعال عن الأحزاب الأخرى التي لا تملك ممثلين لها في مجلس النواب بالإضافة إلى أهمية التعرف على ما يعرضه الحزب من برامج في فترة الانتخابات البرلمانية إلى الوقت الحالي للتعرف على مدى الصدق فى تحقيق تلك البرامج، وقدرته على تنفيذ تلك البرامج وترجمتها على هيئة أنشطة يستفيد منها المجتمع وبالتالي يمكن الوصول إلى الربط بين النمط المثالي الذى يحاول الحزب الوصول إلية (البرامج)وبين النمط الواقعي (الأنشطة) التي يقوم به الحزب على ارض الواقع . ويساعد على حل المشاكل المختلفة التي يمر بها المجتمع المصري . ويتم توزيعهم كالتالي :-

حزب الوفدhttp://alwafd.org

حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي http://altagamoa.org

حزب العربي الناصري www.al-3**arab**y.com

حزب السلام الديمقراطيhttp://www.hezbalsalam.com/index.php

حزب المصريين الأحرار http:// www.Almasreyeenalahrrar .com

حزب مستقبل وطن http://m-watan.com

حزب حماه الوطن .www.homatelwatn

حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي http://www.egysdp.com

حزب المحافظين

https://www.facebook.com/Almohafezeen.Party?fref=photo

حزب الإصلاح والتنمية http://www.rdpegypt.org

حزب مصر بلدي /http://masrbaldy.com

حزب حراس الثورة /horaselthawra.com

حزب النور السلفي www.alnourparty.org

حزب المؤتمر /www./Almotmer Party، **حزب مصر الحرية،**

/www.masralhureyya.org،

حزب مصر الحديثة /masrelhadytha.com، حزب الحركة الوطنية :

www.hwmparty.com

حزب الشعب الجمهوري – www.Republican People's Party

نوع الدراسة:-

دراسة وصفية تحليلية، وهى التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة وموقف معين أو دراسة الحقائق الراهنة والمتعلقة بطبيعة الظاهرة وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها،حيث سعت هذه الدراسة إلى تجاوز وصف المحتوى الظاهر إلى الكشف عن المعاني الكامنة والضمنية للرسالة الإعلامية المقدمة وذلك من خلال التحليل الكيفي الذي يمكن من صياغة ذلك التفسير في مرحلة لاحقة للنتائج الكمية، أي توصيف وتحليل الكيفية التي استخدمت بها كل من المواقع الرسمية للأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب و(مواقعها الإلكترونية) كوسيلة اتصالية في طرح قضايا وأزمات التحول الديمقراطي التي يعبر عنها الحزب من ناحية الأزمات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع ودور الأحزاب السياسية في تناول هذه الأزمات وما تقدمة على أرض الواقع من حل لهذه الأزمات .

المبحث الأول : أزمة التحول الديمقراطي" الدلائل والمؤشرات" :

ويتم التعرف عليها من خلال :

- المفاهيم :-

١- مفهوم الأزمة :Crisis :

في البداية نحاول أن نتعرف على مفهوم الأزمة **crisis** كما عرفتها العديد من المعاجم ومنها معاجم اللغة العربية حيث عرفت على أنها الشدة والقحط ويقال : أزمه سياسية أو أزمة مالية [٦] كما عُرفت في المعاجم الإنجليزية على أنها هي عبارة عن وقت الخطر أو أوقات عصيبة تتغير فيها الأمور إما إلى الأحسن أو تزداد سوءاً[٧] كما تعرف الأزمة على أنها تعبر عن موقف وحالة يواجها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية"[٨]

كما عرفت الأزمة على أنها هي خلل وتمزق إلى تناقض وتغير مفاجئ إلى مستوى يصعب التوافق معه، وهذا الخلل يؤدى إلى إحداث تأثير مادى على كل المنظمة ويهدد القيم الأساسية والافتراضات الرئيسية التي يقوم على أساسها المنظمة ونظامها . [٩]

كما عرفت الدراسة الحالية مفهوم الأزمة كمفهوم أجرائي على أنها : – مدة التغير المفاجئ التي تمر به الأحزاب السياسية على فترات متباعدة حيث يتكون هذا التغيير من خلال العديد من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع، والأزمة لا تشمل فقط المخاطر ولكن أيضا التهديدات وعدم الاستقرار التي تنبئ بحدوث تغيرات جوهرية .

٢- **مفهوم الأحزاب السياسية Political Parties :-**

هي الأداة التنظيمية التي يتم من خلالها تجنيد المرشحين لشغل المناصب المختلفة، وترويج الأيديولوجيات بين الناس كما تتخذ النظم الحزبية عدة أشكال مختلفة بدءاً من نظام التعددية الحزبية من ناحية، إلى نظام الدولة التي تحتكر السلطة ذات الحزب الواحد من ناحية أخرى [١٠] . كما تُعرف بأنها " هيئات تنظيمية سياسية أقيمت لهدف الجمع بين المواطنين من ذوي الاتجاهات الواحدة إزاء القضايا المتعددة، من أجل أن تكون لهم قوة مباشرة في دفع هذه الآراء إلي مجالات العمل في المجتمع، باعتبار أنها الأصلح والأفضل للأمة جميعاً، أو علي

الأقل لجانب يعتد به من أبنائها ومواطنيها" (١١) .

وهي تجمعات بين عدة أشخاص تربط بينهم وحدة الهدف السياسي . وتقوم الأحزاب علي أساس المصالح الاجتماعية، وهناك أحزاب سياسية تنشأ وتتطور عن طريق البرلمان أو اللجان الانتخابية وهو ما يسمي بالنشأة الداخلية للأحزاب، وثمة أحزاب أخري قد تنشأ خارج هذا الإطار وهي ما يسمي بالأحزاب ذات النشأة الخارجية. (١٢)

في الوقت الذى تعددت فيه وظائف الأحزاب السياسية ولكنها انحصرت كوظيفتين أساسيتين : في تشكيل الحكومة، أو في صفوف المعارضة تقيم وتنتقد وترصد أعمال الحكومة، بالإضافة الى بعض الأنظمة التي يجب أن تتقيد بها الأحزاب السياسية (مثل حماية حقوق الإنسان، وبخاصة حرية المعتقد، والتعبير، والرأي، والالتزام بمبدأ فصل السلطات، واستقلال القضاء، وتداول السلطة عبر الانتخابات العامة الحرة والمباشرة، وسيادة القانون، وعدم التمييز على أساس الأصل، والنوع، والمكانة الاجتماعية، والملكية الخاصة، والوضع الاقتصاد ي، والدين، والجدير بالذكر بأن أغلب هذه المصطلحات يصعب تعريفها تعريفاً دقيقاً وعرضة للتأويل والتفسير ومن الممكن أن يكون الخلاف حول هذه الأمور ثغرة لحل الكثير من الأحزاب السياسية . (١٣)

كذلك يُعرف " فريد ريجز " الحزب بأنه "أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية " . أما " جوزيف شليزنجر " فيري أن الحزب (التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من أجل المناصب الانتخابية)" . ويستخلص " كاي لاوسون " تعريفاً للحزب السياسي بأنه (تنظيماً من الأفراد يسعي للحصول علي تفويض مستمر "انتخابي أو غير انتخابي " من الشعب " أو قطاع منه " لممثلين محددين من ذلك التنظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة مع الإعلان أن تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشعب (١٤) .

أيضاً تُعرف الأحزاب السياسية بأنها " المنظمات الرسمية التي تتفاعل مع الحكومة للتأثير علي السياسية العامة، ولها الدور الحاسم في صنع السياسات لأنها المسيطرة علي الأجندة السياسية والتشريعية "(١٥).أما عن **التعريف الإجرائي للأحزاب السياسية** : فهي "مجموعة من الأشخاص تجمعهم مصالح أو مبادئ مشتركة، ولهم كيان تنظيمي، ويسعون للوصول إلي السلطة لتحقيق هذه المصالح وتطبيق مبادئ الحزب "

٣- **الديمقراطية : Democracy:-**

هناك مجال لاحد له من عدم الاتفاق حول المعنى الحقيقي لمصطلح الديمقراطية والشروط اللازمة لاستمرارها فاختلفت الديمقراطية بين كل من الديمقراطية القديمة والمعاصرة ولكن في الممارسة الواقعية نجد الساسة في البلاد الديمقراطية ينتمون في العادة للأحزاب التي ترسم السياسة أو البرامج العامة، وليسوا مجرد مستجيبين للقضايا الأساسية التي يطرحها المواطنون واحدة تلو الأخرى . (١٦) ومن هنا عُرفت الديمقراطية في العديد من المعاجم على أنها " عبارة عن نظام يتم من خلاله انتخاب الحكومة بواسطة شعبة"(١٧) كما يشير مفهوم الديمقراطية بأنها طريقه في الحياه تجعل كل فرد يعتقد أن لدية فرصاً متساوية للمشاركة بحرية كاملة في قيم المجتمع وتحقيقه لأهدافه العليا . وعلى الرغم من أن الديمقراطية تستخدم أساساً كمفهوم سياسي، إلا أنها تعتبر أيضاً تصوراً فلسفياً حينما تعبر عن المساواة الطبيعية، والحقوق الإنسانية لكا فرد . (١٨).

وعُرفت الديمقراطية كذلك بأنها " عملية يحكم الشعب بها نفسه بنفسه إما مباشرة من قبل الشعب نفسه دون وسيط، أو من خلال انتخاب نواب يمثلون الشعب، وإما أن تكون مزيجاً لها بين الطريقتين بواسطة نواب الشعب ". كذلك عُرفت بأنها " نظام المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الآيلة إلي كفالة أمن المواطنين وسعادتهم ورقيهم الحضاري "(١٩).

أما مفهوم التحول الديمقراطيDemocratic transition :- يرى" صامويل هانتجتون" أن التحولات الديمقراطية تحدث نتيجة ضغط أزمة أداء البناء وفشله في قيادة التحولات الاقتصادية وقد تحدث نتيجة الضغوط الاقتصادية الخارجية مثل التهديد بالتدخل العسكري، ويرى إن التحولات الديمقراطية تتميز بقيام نظام سياسي يسمح بالتنافس بين اتجاهات مختلفة. (٢٠)

كما يقصد به تلك المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذى يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام سياسي غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي . والبدء في إحداث التحول الديمقراطي، يعنى بداية تحطيم النظام التسلطي القديم وبناء نظام جديد، ويحدث هذا التحول بسبب فشل النظام القديم في خلق سياسات جديدة، مما يولد ضغوطاً كبيرة على النظام تدفع في اتجاه التحول الديمقراطي مع العلم بانة يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله على أسس جديدة تحترم من قبل كل

الأفراد والقوى السياسية في المجتمع . [٢١] بعبارة أخرى فإن هذا النظام الديمقراطي كفيل بما يحقق المواطنة للكافة دون تمييز من خلال إفساح مجال المشاركة وتوسيع قاعدي الاختيار في المناصب الرئيسية كرئاسة الدولة أو عضوية البرلمان أو نحوها رافضاً بالأساس سياسة إقصاء تيار سياسي لصالح تيار أخر . [٢٢]

التعريف الإجرائي للتحول الديمقراطي: هو نوع من أنواع الانتقال السياسي من حالة إلى حالة أخرى وهى اللاديمقراطية إلى الديمقراطية كما انه لابد أن يتم من خلال صفوة المجتمع والقيادات العليا التي تساعد على تغيير الدستور والعمل على تبديل بنودة لما يتناسب مع النظام الديمقراطي الجديد.

٤- **الثورة Revolution**:

هي احداث نادرة الوقوع- نسبياً- ولكنها هامة من الناحية التاريخية يتم خلالها قلب النظام السياسي والاجتماعي كلية، وذلك باستخدام وسائل عنيفة عادة، ثم إعادة بناءه على اسس جديدة بقيادة جديدة . [٢٣]

كما يؤكد "تشارلز تيلي"على أن الثورة هي عملية انتقال للسلطة من فريق الى أخر، وتتم من خلال عمليتين؛ **الاولى** "الوضعية الثورية "والتي تأتى على خلفية أزمات المجتمع خاصة الازمات السياسية وترتبط هذه العملية بثلاث عوامل وهى ؛بروز تحالف يطالب بالسلطة ويسعى لها بالاعتماد على التناقضات الموجودة في الدولة، حشد الافراد خلف هذا التحالف، عجز النخبة الحاكمة على القضاء على التحالف الذى يسعى الى السلطة، أما **العملية الثانية** فهي النتيجة الثورية، وتتضمن عملية انتقال السلطة والقضاء على سلطة الحكم القديمة . [٢٤]

التعريف الإجرائي للثورة : هي عملية تغيير يسعى الى إحداث تطوير إيجابي ويهدف الى إعادة الهيكلة أو الهدم والبناء في المجال الذى قامت من أجله سواء كان اقتصاديًا أو اجتماعيًا او سياسيًا .

- الدراسات السابقة :

لقد تم عرض الدراسات السابقة بناءً على مجموعه من المحاور : -

المحور الأول: كيفية تكوين ونشأة الأحزاب السياسة في ضوء قيم الديمقراطية :

الدراسة الأولى : لجمال منصر عن الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث لعام ٢٠١١ [٢٥] .

تهدف الدراسة : إلى التعرف على الدور الذى عهد به للأحزاب في ظروف التحديث، والوظائف التي أنيطت بها لتحقيق التنمية السياسية، سواء من خلال دورها في التحديث السياسي بشكل عام أو من خلال التركيز على

قضايا محددة في التنمية السياسية، كقضايا المشاركة السياسية والشرعية والتكامل الوطني وكل ذلك يدخل في تكوين ونشأه الأحزاب التي تسعى الأحزاب لتحقيقها والتي تأسست من أجله وإقامة الأحزاب السياسية بدورها المنوط به يعبر عن بناء نموذج جديد للديمقراطية. **تناولت الدراسة معالجة أدبيات** التحديث والتنمية السياسية للظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة تمت من خلال مداخل عديدة، لا شك في أن أبرزها يتمثل في مفهوم، أزمات التنمية السياسية، وفكرة المؤسسية وكذلك أفكار النخبة و الكاريزما وعلاقات السيطرة والتبعية الشخصية . **الإجراءات المنهجية** تم عرض التطور التاريخي التي تمر به النظم السياسية أثناء انتقالها من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الأكثر تطورا، **وتوصلت الدراسة** إلى أن الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث لديها القدرة على القيام بوظائف ومهام تتعلق بالتحديث وبالتنمية السياسية، تفوق- في أهميتها- الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية، و أضحت الأحزاب- من ذلك المنظار- "متغيرات مستقلة" أي قوى مؤسسية مستقلة، تؤثر على التحديث وعلى التنمية السياسية، وليست مجرد نتاج لهما.

الدراسة الثانية : يسرى العزباوى عن مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة لعام ٢٠١١ [٢٦] .

تهدف الدراسة : عرضا لواقع الأحزاب السياسية الجديدة ومسارها حيث يوضح وجود أزمة تتمثل في عدم الحضور السياسي لها، وعدم قدرتها جميعاً علي جذب اهتمام المواطنين حتى هذه اللحظات على الرغم من المناخ الثوري. ومع كل الترحيب بتأسيس الأحزاب الجديدة بمجرد الإخطار إلا أن هناك خوف من تفجر حالة سياسية تسمي حالة "الانفلات الحزبي" التي يواجه فيها المواطن بالكثير من التوجيهات والأفكار تصل إلي حد التشويش مما يؤدى إلى عرقلة عملية التحول الديمقراطي التي يسعى إليها المجتمع . ولكن يمكن أن يوضع في الاعتبار أن الديمقراطية تشمل التعددية السياسية والفكرية حيث **توصلت الدراسة** إلى تحذير من هذا الانفلات غير المسبوق في الحياة الحزبية المصرية. وإلى جانب ذلك فإنه لابد من الاهتمام ببرامج الأحزاب ولا يعنى بذلك الأحزاب الجديدة فقط، ولكن يجب أن تكون هناك مراجعة شاملة لمسيرة الأحزاب المصرية، لأن العبرة ليس بالكم ولكن بالتأثير في الحياة السياسية ومدي شعبيتها والتحامها بالمواطنين، وعلي أن يقوم كل حزب بهذه المراجعة الذاتية لأن المرحلة القادمة سوف تلفظ أي صور حزبية لا تعبر عن الشعب ولا تتحمل أيضا الانفلات الحزبي أو الاستمرار في الموافقة علي أحزاب استثمارية.، إلا أن العيب الأساسي هو ارتباط هذه الأحزاب بأسماء

أشخاص واعتمادها المفرط علي الظهور الإعلامي، في الوقت الذي لم يختبر بعد مدي وجودهما علي أرض الواقع.

الدراسة الثالثة : الشحات محمد خليل عن فاعلية أداء الأحزاب السياسية في مصر (محاولة لبناء نموذج حزبي فعال) لعام ٢٠١٢ . (٢٧)

تهدف الدراسة : إلى إلقاء الضوء على الواقع الداخلي للأحزاب السياسية في مصر خاصة الأحزاب محل الدراسة (الحزب الوطني الديمقراطي –حزب الوفد الجديد – حزب التجمع) من حيث الأطر التنظيمية والقانونية والاتصالية والبرامج الموجهة إلى الجمهور ومدى اتساقها مع المفاهيم الديمقراطية وكذا مدى مساهمتها في بلورة أسس نظام ديمقراطي سليم من عدمه وفرضت نتائج ثورة ٢٥ يناير على الساحة الحزبية نفسها حيث تم تحليل سلبياتها وإيجابياتها ومدى استثمارها في بلورة رؤية استشرافية لصناعة حزب سياسي فعال .

الإطار المنهجي للدراسة : حيث استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة لعدد ثلاث من الأحزاب السياسية للتوصل إلى بناء نموذج حزبي فاعل في مصر يتناسب مع المستجدات بعد ثورة ٢٥ يناير . واستخدمت الدراسة نظرية الموقف التاريخي في التحليل النظري للدراسة **توصلت الدراسة** إلى عجز الأحزاب السياسية قبل الثورة عن استكمال بنائها التنظيمي القاعدي وبالتالي عدم مساهمتها بصورة فعاله في إعداد قيادات حزبية جديدة وبناء علية فقدت فاعليتها في تكريس وجودها في الحياه السياسية في مرحلة التحول الديمقراطي التي تسعى إليها الثورة المصرية واستمرار سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي على مقاليد الأمور من خلال استخدام آليات تشريعية وإدارية أجهضت محاولات أحزاب المعارضة على المنافسة الحقيقية . كما أظهرت الدراسة أن فترة ثورة ٢٥ يناير تسيدها ما يمكن أن يطلق علية ظاهرة (الانفلات الحزبي) الذى نجم عن وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية المتشابهة في البرامج والتوجهات السياسية، أهمية تناول الدستور المصري الجديد نصوصاً تتيح التوجه نحو تحقيق ديمقراطية حقيقية من خلال صياغة قانون جديد للأحزاب قادر على الانتقال بها إلى تعددية حزبية حقيقية يتم خلالها تبادل السلطة بصورة سلمية مما يسهم في دعم مقومات الاستقرار والتقدم للبلاد .

المحور الثانى :أزمة الديمقراطية وكيفية التعامل معها :

الدراسة الرابعة : دراسة لإيمان عز العرب عن واقع التحول الديمقراطي والإصلاح السياسى فى مصر لعام ٢٠٠٩[٢٨] .

تهدف الدراسة : دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة الديمقراطية والإصلاح السياسي والدستوري في مصر في الفترة من عام ١٩٥٢الى عام ٢٠٠٥ (أي منذ الحقبة الناصرية حتى حقبة مبارك) مع تحليل اجتماعي لهذه الظاهرة، كما تستهدف أيضا التعرف على خصائص هذه الظاهرة من حيث ماهيتها وطبيعتها ووضعها الحالي والعوامل المؤثرة فيها، وأهم الإمكانات المتاحة لتعزيز ومساعدة التحول الديمقراطي، والوقوف على تفاعلات التعديل الدستوري و انعكاساته . **كما أن الإجراءات المنهجية للدراسة والتوجه النظري قائم على الدراسة** التحليلية حيث أن دراسة التحول الديمقراطي في أي مجتمع لع بعدان أساسين : البعد النظري (حيث يتعلق بمفهوم الديمقراطية كقيمة سياسية وكنظام سياسي) والبعد التاريخي(حيث لا يمكن أن نفهم أي ظاهرة اجتماعية بمعزل عن تطورها التاريخي وسياقها الراهن)، **وتوصلت الدراسة** إلى أن من أهم الإمكانات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي، وتزايد الوعى بمفهوم المواطنة نتيجة لانتشار التعليم من جهة والاتصال والاحتكاك بالعالم الخارجي من جهة أخرى، أن أولويات الإصلاح يجب أن تنبع من الداخل وبإرادة ذاتية من المجتمع نفسه وتنسجم مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما يجب الأخذ في الاعتبار عواقب الإصلاح إذا تم بشكل متعجل وغير مدروس .

الدراسة الخامسة : لعوض سالم حبيب سالم عن الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي فى روسيا الاتحادية لعام ٢٠١٢ .[٢٩]

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل دور الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي وبالتالي يعتبر موضوع الدراسة مدخلاً للبحث في جوانب النظام السياسي الروسي هذا من ناحية الوصول إلى بعض التطورات لتنشيط دور الأحزاب السياسية في المجتمع الروسي باعتبارها من التنظيمات الفاعلة في بناء المجتمع المدني ومن ثم دفع مسيرة التطور الديمقراطي وتفعيلة في روسيا الاتحادية. وتعتبر دراسة الأحزاب السياسية من اهم مباحث علم السياسية حيث يعتبر وجود التنظيمات الحزبية احدى خصائص الأحزاب وخاصة بنائها التنظيمي ومدى توافر الديمقراطية الداخلية فيها والى أي مدى تخفق الأحزاب الروسية في تحديث وتحويل النظام الشمولي إلى نظام ديمقراطي داخل المجتمع الروسي ومدى

فشل هذه الأحزاب من عدمه في بناء تنظيم حزبي ديمقراطي **وتوصلت الدراسة إلى**: أن من موضوع التحول الديمقراطي له أهمية كبرى إذ ينظر إلية باعتباره بحثاً في الدولة بوصف جوهر هذا الموضوع على أساس انقسام المجتمع السياسي إلى حاكم ومحكوم ؟ بمعنى أن فئة تسيطر على معطيات سلطة اتخاذ القرار وفئة أخرى يقع عليها واجب الالتزام بالقرارات وأن أهمية بحث مسالة التحول الديمقراطي في الدول التي عرفته أو سارت في اتجاهه وعلى راسها روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي التي ينظر إليها بأنها متعلقة بأسس الطاعة السياسية والتوازن المطلوب بين السلطة والحرية والعلاقة بين الدولة والمجتمع ومدى تعبير الأولى بوصفها شكلاً مؤسسياً وقانونياً عن الأبنية والقوى المختلفة في الأخير .

الدراسة السادسة : دراسة لنعوم لوبو وراشيل بيتى عن الأحزاب السياسية وعدم الثقة في تطور الديمقراطيات لعام ٢٠١٢ . (٣٠)

تهدف الدراسة : إلى تنظيم عمل نظري لفهم أثار عدم توافر الثقة من الناحية السياسية في تطوير الأحزاب واستراتيجيات التنظيم والتنافس ودورها الفعال في المرحلة الانتقالية لتطوير الديمقراطية في المجتمعات النامية حيث انه تعانى العديد من المجتمعات من تطبيق الديمقراطيات الجديدة والمقصود بالشك أو عدم الثقة وعدم الدقة (غموض) في قدره العوامل السياسية (الأحزاب السياسية) علي التنبؤ بالتفاعلات المستقبلية – وبالتالي ارتبطت بها العديد من أنواع الشك السياسي هو كل من الشك الاقتصادي والشك المتعلق بالمؤسسات وعندما نأخذ في الاعتبار – إن دور عدم الثقة في عمليه صنع القرارات الاستراتيجية التي يقوم بها صفوه أعضاء حزب ما سوف يساعد علي الفهم الأفضل للفروق بين الديمقراطيات النامية و الديمقراطيات المتقدمة حيث أن معظم أطراف الأحزاب السياسية ليس لديها القدرة على تقديم المقترحات السياسية التي تساعد على تحقيق الديمقراطية الجديدة كما تناولت الدراسة المنهج المقارن بين حزبين أحدهما تم تأسيسه في الماضي والأخر في الحاضر. **كما اعتمدت الدراسة** على رأى "استروجورسكى" الذى يؤكد على أعمال الأحزاب التي هي في زوال قريب لما لأصحابها من الميول الفاسدة، **وتوصلت الدراسة** أن ضعف الأحزاب السياسية يرجع إلى كل من ضعف مستويات التنمية التي يتم تطبيقها بالإضافة إلى الموروثات التاريخية بالإضافة إلى محاولة الأحزاب السياسية الموجودة منذ فترة طويلة ولها تاريخ طويل تتغير كي تتكيف مع بيئات إعلاميه جديده وضغوط اقتصاديه عالميه.

الدراسة السابعة: دراسة لأكيوبا عن الأحزاب السياسية وتوطيد الديمقراطية فى نيجيريا الجمهورية الرابعة العام ٢٠١٤ (٣١) :

تهدف الدراسة : إلى الكشف عن الدور التي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي حيث أنها تمثل وسطاً هاماً للنجاح والفشل السياسي والتي تعد أساسية في تحقيق التنمية . **الإجراءات المنهجية للدراسة** تم استخدام المنهج التحليلي للصحف والتعرف منها على أدوار الأحزاب السياسية .**أما عن الرؤية النظرية** فتناولت الدراسة مدى أهمية الأحزاب السياسية فى تحقيق التنمية داخل المجتمع النيجيري. **وتوصلت الدراسة** إلى غياب الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب السياسية المستمرة، كما أن النظام الحزبي في نيجيريا لا يزال ضعيف مع عدم وجود دلائل واضحة على توطيد الديمقراطية ، كما أرجعت الدراسة الى أن ضعف الديمقراطية يرجع في الأساس إلى ضعف الأحزاب السياسية ويرجع ذلك إلى استمرار العنف وعدم وجود برامج متسقة ومتماسكة بداخل الحزب تعكس مجمل توقعات ورغبات وتطلعات الجماهير والتي بدورها أصبحت خاملة تقف مكتوفة الأيدي. فالنظام الحزبي في نيجيريا ضعيف لا يزال هشا ومعرضا للخطر من السياسيين من خلال أهواء الطامعين وقد يصبح أنانيا مشبوهة فهي تدور حول بعض الشخصيات والأفراد ذوي النفوذ بدلا من التحول إلى مؤسسات قوية يقودها القيم والعقائد.

- الدراسة الثامنة: دراسة لكرستوفر أنتوني عن الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي فى عصر الأزمة الاقتصادية والإصلاح لعام ٢٠١٤ (٣٢).

تهدف الدراسة : إلى التعرف على العلاقة بين الأحزاب السياسية والاندماج الديمقراطي في الدول التي تدعو إلى عملية التحول الديمقراطي وجاءت **الإجراءات المنهجية للدراسة** من خلال دراسة حالة للحزب المتطرف والحزب البيروني فى الأرجنتين وتأثيرهما على عملية التحول الديمقراطي بعد عام ١٩٨٣ **كما تناولت الدراسة مدخل** التحليل التنظيمي لكل من موريس دو فيرجيه وأنجلو لتحليل بناء الأحزاب السياسية من الداخل **كما توصلت الدراسة** إلى انه مازال هناك تهميش لدور الأحزاب السياسية في الحياه السياسية في الأرجنتين بعد إرساء أواصر الديمقراطية بالإضافة إلى أن التغيير وإعادة التوازن يزيد من أهمية الأدوار التي تلعبها الأحزاب السياسية في الوقت الذى لا تستطيع فيه الأحزاب السياسية على تحوي الصراع السياسي وتجميع مطالب الجماهير .

المحور الثالث : الثورة وعلاقاتها بمعالم الديمقراطية : -

- الدراسة التاسعة : دراسة لWang chaoguang عن ما بعد قيام الثورة(تجارب في السياسة الديمقراطية الغربية في الصين) لعام ٢٠١٢ (٣٣).

تهدف الدراسة : بأن تضع تحليلا تاريخيا لثورة ١٩١١ في الصين التي حاولت أن لا تضع فقط حدا للملكية الإقطاعية التي دامت عدة قرون ولكن أيضا فتحت صفحة جديدة في الصين. حيث أدى إلى انتشار الأحزاب السياسية، و ازدهار الأجهزة التشريعية وظهور نظام لمجلس الوزراء تميزت الدراسة باستخدام المنهج التحليلي في وضع سرد تاريخي للصين في قدرتها على ممارسة الديمقراطية بدايًة من قيام الثورة عام ١٩١١ حتى عام ٢٠١١ تمثلت في الصراع القائم بين الشعب الصيني وبين الحاكم الديكتاتوري الذى ساعد في فشل تطبيق الديمقراطية داخل المجتمع الصيني . كما تبنت الدراسة النظرية والممارسة الديمقراطية الفريدة التي تميزت بها الصين ولكنها فشلت بالرغم من تبنى القيم والمثل العليا ويرجع ذلك إلى ضعف مستوى الوعى عند الشعب الصيني بالإضافة إلى ضعف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وافتقارها إلى الخبرة السياسية وتوصلت الدراسة إلى أنه مع هذا التطور التاريخي أصبح لا يتوافق دائما مع توقعات الناس. حيث أنه لا يمكن أن يتحقق ما يتمناه الكل من الثورة بشكل كامل بعد هيمنة الاستبداد منذ آلاف السنين. ونتيجة لذلك، فشلت الديمقراطية الغربية لتترسخ في الصين. وبدلا من الشروع في رحلة نحو الازدهار والديمقراطية والاستقلال، بل بالعكس من ذلك أصبح هناك انحدارا تدريجيا في الصين حيث سيطر الأمراء عليها وسقطت البلاد بأسرها في حالة من الصراع .

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة التي درات حول الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي يمكن التوصل إلى الآتي :-

تنوع الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية دورها في تحقيق الديمقراطية بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الواقع الداخلي للأحزاب السياسية في مصر من حيث الأطر التنظيمية والقانونية والاتصالية والبرامج الموجهة إلى الجمهور ومدى اتساقها مع المفاهيم الديمقراطية، كما تنوعت الدراسات في تناول كل من الديمقراطية المباشرة التقليدية بدلاً من الديمقراطية النيابية وذلك نتيجة لانتشار الفساد وتفضيل المصالح الخاصة بدلاً من المصالح العامة كما أكدت الدراسات بأن تلك الأحزاب من المؤكد أن يكون طريقها إلى زوال . والبعض الأخر تناول الديمقراطية على أنها تعددية سياسية وفكرية متمثلة في الأحزاب

السياسية التي لا غنى عنها . كما تناول البعض الأحزاب السياسية من منطلق التحديث والتنمية السياسية للظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة تمت من خلال مداخل عديدة، لا شك في أن أبرزها يتمثل في مفهوم، أزمات التنمية السياسية، وفكرة المؤسسية وكذلك أفكار النخبة و الكاريزما وعلاقات السيطرة والتبعية الشخصية.

لذا توصلت الدراسة الحالية للاتي : -

١- التركيز على الواقع الداخلي للأحزاب السياسية من حيث الأطر التنظيمية والبرامج الفعالة.

٢- وجود أزمة للأحزاب السياسية تتمثل في عدم الحضور السياسي وعدم قدرتها على جذب أهتما م المواطنين.

٣- التعبير عن الديمقراطية ليست بتعددية الأحزاب السياسية .

٤- البحث عن طرق بديلة للديمقراطية النيابية وقد تكون الديمقراطية المباشرة التقليدية.

٥- محدودية دور الثورة في القضاء على النظام الإقطاعي والعمل على انتعاش آليات الديمقراطية للوصول إلى الأهداف المرجوة منها .

القضايا النظرية : -

لا يمكن باي حال من الأحوال تحليل الوضع الديمقراطي بمعزل عن مفاهيم التكوين الاقتصادي والاجتماعي، السياسي، حيث أن مجمل التناقضات الاقتصادية السائدة في المجتمع تؤدى إلى حالات من القلق والتوترات الاجتماعية التي تقود دعائم استقرار البناء السياسي، لذلك فإن تحقيق الديمقراطية مرهون بحل التناقضات الاقتصادية التي يمكن أن توفر مناخاً اجتماعياً يشيد بناءً سياسياً مستقراً يسمح بتحقيقها، فالديمقراطية ترتبط بالعديد من الأزمات الاقتصادية والتي تضم انخفاض مستوى الدخل الفردي، انخفاض المستوى الصحي، فالبطالة كنموذج للإشكاليات الاقتصادية تتجاوز أثارها الشق الاقتصادي والاجتماعي، لأنها تعنى بالأساس تعطيل القوة البشرية القادرة على إحداث التنمية، إلا أن تلك المسألة لها جانبها السوسيولوجى الأخطر الذى يتمثل في علاقة السلطة بالقوى الشعبية والتكوينات المجتمعية والبنى العصبوية المنتشرة في النسيج الاجتماعي. ولذلك تشكل تربة خصبة للثورة الاجتماعية والسياسية (٣٤).

كما أن السياسة تدور حول القوة، وغالبا ما توصف ممارسة السياسة على أنها ليست اكثر من أنها ممارسة للقوة، ورغم أن السياسة تهتم عادة بممارسة القوة

فإن السلطة بمعناها الواسع، هي شكل من أشكال القوة، كما أن السلطة يمكن فهمها على أنها الحق في القيام بذلك وإن القوة تحقق الإذعان من خلال القدرة على الإقناع، وببساطة فإن الأحزاب في فترة الانتخابات لا تمارس أي نوع من أنواع السلطة على أفراد المجتمع ، ولكن تنعكس ممارسة السلطة في الطاعة الآلية والتي لا تنطوي على تردد أو مناقشة، في هذه الحالة يمكن فقط القول أن الأحزاب السياسية تمارس سلطة على أنصارها الأكثر طاعه وإخلاصا أي أولئك الذين لا يحتاجون إلى إقناع . (٣٥) وأكد على ذلك ماركس في أقوالة " أن أفكار الطبقة الحاكمة في كل حقبة تاريخية هي الأفكار المهيمنة بمعنى أن الطبقة التي تحوز القوة المادية في المجتمع هي التي تحوز في نفس الوقت القوة العقلية (الفكرية) . فالطبقة التي تكون وسائل الإنتاج المادي تحت تصرفها تتحكم في نفس الوقت في وسائل الإنتاج العقلي كما يعود الصراع –في رأى ماركس – إلى أن مختلف جماعات أو طبقات الناس لها حاجات أو رغبات مختلفة تجلب الصراع بينها في نهاية الأمر .كما يتخذ الصراع conflict أحد شكلين يحدث الأول حيث يكون هناك صدام أو تعارض في المصالح بين شخصين أو جماعتين أو أكثر (وهو تحقيق مصالحهم الشخصية في مقابل تحقيق الديمقراطية وتحقيق المصلحة العامة)، أما الأخر فيحدث عندما ينخرط الناس أو الجماعات في التقاتل فعلياً مع بعضهم البعض. ".كما يرى ماركس أن المجتمعات تنقسم إلى طبقات ذات موارد غير متكافئة، وما دام أن هذه اللامساواة الواضحة موجودة، تحدث انقسامات في المصالح تستفحل في النسق الاجتماعي، وتتحول هذه الانقسامات في المصالح في وقت ما إلى صراع نشط بين الأحزاب السياسية المختلفة . (٣٦)

بالفعل ترتبط تلك الأزمات التي تتعرض لها النظم السياسية في انتقالها من مرحلة إلى أخرى وهى مرحلة ما قبل الديمقراطية إلى مرحلة أخرى وهى مرحلة التحول الديمقراطي المنشود من خلال الثورة المصرية التقليدية إلى الحداثة، بالعديد من الأزمات ومنها ثلاث أزمات رئيسية هى: –

١- أزمة الشرعية: ويقصد بها عجز المؤسسات السياسية القائمة في مجتمع ما عن التعامل مع المتغيرات الناشئة والمطالب المتزايدة وعجزها وعدم قدرتها على الاستجابة للظروف الجديدة.

٢- أزمة المشاركة : ويقصد بها ظهور جماعات جديدة راغبة في الإسهام في العملية السياسية، الأمر الذى يفرض ضرورة توفير قنوات الاتصال اللازمة .

٣- أزمة التكامل القومي أو الاجتماعي في الدولة : ويقصد بها أن تكون المنافسة الحزبية تعبيراً عن الانقسامات السلالية في المجتمع كما هو الحال في الكثير من دول العالم الثالث . (٣٧)

لذا فإن الاتجاه التاريخي يلعب دور هام في تفسير تلك الأزمات التي تشهدها بعض المجتمعات، ومن ثم يكون لها تأثيرها الواضح على النظام السياسي بعامة وفى ظهور الأحزاب السياسية بصفة خاصة، ولاشك أن الأزمات التاريخية تحدث تغيرات جذرية في النظام الاجتماعي العام، ومن امثله ذلك الثورات والانفجار السكاني و الكساد. والأحزاب السياسية من هنا تكون الدعامة والأساس لدعم البناء الاجتماعي في كلا من الشرق والغرب وتكون بمثابة الأليات لاكتشاف التقدم والنبوغ .

كما يرى" جرينستين" Greenstein أن الأحزاب السياسية تكون بمثابة استجابات للأحداث والظروف من أشكالها المختلفة، ويستطيع الحزب أن يعبر عن إنتاج الطبقة الاقتصادية والنظام المؤسسي والاستمرار التنظيمي والتفكير البنائي من خلال السياسات التي يسلكها . (٣٨)

كما يرى "اوستروجورسكى" أن في الأحزاب " التنظيمات " نقيضاً للديمقراطية ، إذ أنها تنزع كل شعور بالواجب المدني سواء لدى المواطنين أو الساسة مانعه إياهم حتى من أن يكوّنوا آراءهم المستقلة، ناهيك عن المشاركة النشطة في العملية الديمقراطية، كما كان يعتقد أن أيام تلك الأحزاب معدودة وأنها إلى زوال لا محالة . كما بدأت الأحزاب تتصدع لما لأعضائها من ميول فاسدة وأفاعيل ضد السياسة الحقة ولتمردهم على أن برنامج عام يخدم المصلحة العامة واندفاعهم يخوضون كل فيما يهمه وحدة من قضايا . كان الخطأ الأساسي للأحزاب الدائمة يكمن في منعها قيام أية اتحادات أو جمعيات جديدة وسجنها للآراء ومنعها تطور الأفكار .وكان "اوستروجورسكى" يرى أن الحل يكمن في العودة إلى الأحزاب المؤقتة التي يتكون كل منها من مجموعة من المواطنين المعنين بقضية محددة فحسب مثل تلك الأحزاب سينشأ لغرض محدد يمنع وجود شكل أو نمط دائم ويسمح للمواطنين أن يقيّموا مميزات وخواص كل مسالة على حدة بدلاً من قبول الأمور المجملة المعدة سلفاً، التي عادة ما يعوزها الترابط والتماسك . (٣٩)

كما قدم "شُمبيتر" نظريته للديمقراطية بديلاً " للعقيدة الديمقراطية " التي ارتكزت على فكرة مفهوم مشترك للصالح العام . لقد صور العملية الديمقراطية كحلبة صراع بين سياسيين ساعين للسلطة بهدف الفوز بأصوات الشعب. (٤٠)

كما قدم "أنطوني داونز" في كتابة "النظرية الاقتصادية للديمقراطية " إحدى أكثر المحاولات تأثيراً لتفسير كيف أن العملية الانتخابية تضمن حكماً في المصلحة العامة . يشرح" داونز" العملية الديمقراطية اعتماداً على أفكار مستمدة من النظرية الاقتصادية . فهو يعتقد أن التنافس الانتخابي يخلق في الواقع سوقاً سياسية يتصرف فيها السياسيون على انهم أصحاب مشروعات خاصة، وينزعون إلى تحقيق سلطة الحكم، ويتصرف الناخبون الأفراد مثل المستهلكين، فينتخبون الحزب الذى تعكس سياسته بدرجة كبيرة ما يفضلونه . (٤١)

ومن هنا توصلت الدراسة لمجموعة من المقولات النظرية ومنها :

١- الصراع بين الاحزاب السياسية نتيجة لتعارض المصالح مقابل التحول الى الديمقراطية

٢- العملية الديمقراطية هي عبارة عن حلبة صراع بين سياسيين ساعين للسلطة بهدف الوصول الى حلول تمس قضاياهم الخاصة .

٣- الاحزاب السياسية هي نقيضاً للديمقراطية حيث تنزع أي شعور وطني سواء لدى الموطنين أو الساسة

٤- ترتبط النظم السياسية بمجموعة من الازمات تحول دون انتقالها الى مرحلة الديمقراطية .

المبحث الثاني : نشأة الاحزاب السياسية في ضوء قيم الديمقراطية :

لما كان المجتمع المصري يمر بمرحلة من التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الهدف منها إرساء الديمقراطية فإن تحقيق هذا الهدف مرهون بتوافر آليات لعملية التحول الديمقراطي ومنها وجود الأحزاب السياسية. وعلى هذا فقد أصبح الاهتمام بقضايا الأحزاب يعد غاية ووسيلة في ذات الوقت كما أن تمثيل الأحزاب السياسية للديمقراطية في المجتمع المصري يَسرى في اتجاهين : داخلي وخارجي ولكن إذا كانت الأحزاب لم تحظ بالديمقراطية داخليا فهل من الممكن أن يتم ذلك خارجياً ؟ فأي مجتمع يحتم وجود نخبة تتكون من أقلية تستحوذ على صنع القرار، وأن فكرة حكم الأغلبية هو وَهم غير متحقق على أرض الواقع، ولكن الواقع هو سيطرة قلة على صنع القرار داخل الحزب، بوضع مجموعة من اللوائح والقواعد التي تضمن سيطرتهم وولاء الأعضاء لهم. إن ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المصرية كانت منعدمة قبل ثورة يناير، لكن بعد الثورة تطور الأمر وأصبحت بعض الأحزاب في طريقها لعمل نموذج داخلي

أشبه بالديمقراطية. (٤٢)

كما تعانى الأحزاب السياسية من كونها كيانات افتراضية فاقدة لشرعية الوجود الواقعي المادي وفعالية الأداء وصدقية الإنجاز، لا أثر انتخابي لها إلا عبر البحث عن منتسبين أو شراء لاعبين لا تكاد تميز بينهم، فإذا ما نافست على مقاعد البرلمان لا تملك سوى توظيف النقابة، والقبيلة وجماعة المصالح، وجماعات عرقية ودينية، ولعل هذا نتاج عدة اختلالات بنيوية ومن أهمها سطوة المال السياسي، ووجود الكثير من الأحزاب التي تدار بواسطة رجال الأعمال . (٤٣)

بالإضافة إلى أن دوافع الثورة المصرية– في بداية الأمر كانت اجتماعية – اقتصادية ولم تكن سياسية في الوقت الذى كانت الصفوة تتحدث فيه عن الديمقراطية، وتحاول أن تركب الموجة الثائرة، لذا يجب أن تلتحم الأحزاب السياسية بتحركات الجماهير والمطالب الاقتصادية والاجتماعية . (٤٤)

- **الأحزاب السياسية تكوينها ونشأتها في ضوء قيم الديمقراطية :-**

إن من اهم مرتكزات الديمقراطية هي السماح بتأسيس الأحزاب السياسية والتفاعل معها، كما أن ترسيخ الديمقراطية بداخلها من خلال عملية الانتخاب والإعداد لها سواء كان داخلياً أو خارجياً وهى العمل على إدلاء مجموعة من المواطنين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لممارسة حق الانتخاب بأصواتهم لصالح الاقتراع المعتمد دولياً . فالانتخاب له تأثير مباشر في ترسيخ كل من العدالة الاجتماعية ومشاعر الولاء والانتماء داخل المجتمع ، بالإضافة إلى أهمية دور التعددية السياسية في إرساء عملية التحول الديمقراطي داخل النظام السياسي للدولة حيث تتصف بالعديد من الخصائص التي لا تستقيم الديمقراطية بدونها وهى : –

١–ضرورة القبول بالتنوع السياسي والأيديولوجي أو الفكري مع القبول بالراي الأخر

٢–التعددية تعنى بالتأكيد التداول السلمى للسلطة داخل النظام السياسي للدولة والأحزاب المختلفة إلى اللجوء إلى الشعب في فترات دورية محددة

٣–القانون هو الذى يحدد اختصاص السلطات العامة ويخضعها إلى الرقابة المستمرة .

كما أن احترام حقوق الإنسان لم يعد فيه اختياراً داخلياً بل أصبح التزاماً دولياً وضرورة لا غنى عنها بما في ذلك احترام حقوق المرأة الذى يعتبر من الأمور الحيوية لإحداث التغيير والإصلاح الديمقراطي – فليس ثمة دولة تعتبر ديمقراطية بشكل كامل اذا كان جزء من مواطنيها يتعرضون للتمييز وإنكار

حقوقهم . (٤٥)

كما أن ضعف الأحزاب السياسية بناءً على محددات وهى كل من المركزية أو اللامركزية، والانتخابات، التمويل، من اهم العوامل التي تعبر عن الديمقراطية بداخلها . حيث أن التنظيم الداخلي يعتبر حلقة الوصل بين الحزب وأعضائه وأهدافه، وهناك عنصر التنظيم القاعدي، وهو الوحدات الأساسية لقاعدة البناء التنظيمي، وهو المقصود بالتسلسل الهرمى للحزب في الوحدات السكنية للقرى والأقاليم المختلفة بالإضافة إلى تواجد فجوة كبيرة بين ما يحدده ويهدف إليه الحزب وبين ما يحدث على أرض الواقع .حيث ميز ذلك إلى تواجد مركزية داخل الأحزاب متمثلة في المقر الرئيسي للحزب وبالتالي غياب للديمقراطية بين جميع مقرات الحزب الواحد، وأيضا بسبب هذه المركزية نجد غياب ظاهرة التداول السلمى للسلطة داخل الأحزاب السياسية فلا يوجد تداول للسلطة أو المناصب العليا داخل الأحزاب السياسية فإما أن يسيطر مجموعه من القيادات، أو يتم توريث للسلطة مما خلق صورة سلبية لدى الجماهير وتراجع وانسحاب عدد كبير من الأعضاء المنتمين إلى الأحزاب السياسية. (٤٦) والتي تعتبر أدوات للتنشئة السياسية في أثناء الفترات الأولى للتنمية السياسية اللازمة لعملية التحول الديمقراطي خاصة عندما تكون من المؤسسات القليلة التي تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية .ففي البلاد المتقدمة حيث يوجد صحف واسعه الانتشار، ونظم تعليمية فعالة، واتجاهات سياسية مستقرة لدى المواطنين تلعب الأحزاب دوراً ضئيلاً نسبياً في غرس مشاعر الولاء والمواطنة وفوق ذلك فإن القيم التي غرسها الأحزاب تتلاءم مع القيم التي تغرسها العائلة والمدرسة ولكن في الدول المتخلفة، تسعى الأحزاب إلى غرس قيم غالباً ما تكون مختلفة عن تلك التي تلقاها البالغون في طفولتهم كذلك الصدام بين الأحزاب القومية والإقليمية يسير تساؤلات حول الولاء والهوية. ومن خلال التنشئة السياسية تلك تمارس الأحزاب السياسية تأثيرها على القضايا بعيدة المدى للتنمية السياسية مثل قضايا المشاركة والشرعية والتكامل، أما على مستوى الممارسة السياسية اليومية حيث يتمثل جوهر السياسية كما يقول "وينر" و" لابالوميارا" فى إدارة الصراع – أي قدرة النظام السياسي على أن يدير باستمرار الأنواع والدرجات المتغيرة من المطالب التي تقع على كاهله " فقدرة الأحزاب على إدارة الصراع يتوقف على عمق الانقسام الاجتماعي السائد فيه وعلى نوعية القيادات الحزبية أي باتجاهات ومهارات تلك القيادات .ومدى اتساع قاعدتها ودرجة علنية عملها، وطبيعة علاقة تلك الأحزاب والنظم الحزبية بالهياكل

الحكومية القائمة . (٤٧)

كما أن هناك العديد من أزمات الواقع كمعوقات في سبيل التحول الديمقراطي وموقف الأحزاب السياسية منها :-

- الأزمة الاقتصادية كمعوق للتحول الديمقراطي :

أزمه التمويل والمال السياسي: كما أن مشكلة تمويل الأحزاب السياسية، وهى مشكلة تنبع من حاجة هذه الأحزاب إلى المال لإدارة نشاطها مما يجعلها تلجأ إلى الجماعات ذات المصالح الكبرى في المجتمع مثل المؤسسات المالية والتجارية والصناعية، وهو ما يعتبره البعض مكمن الخطر في الديمقراطيات الحديثة، لأن هذه المؤسسات لا تمد يد المساعدة إلا للأحزاب التي ترضخ لمطالبها، وتتبنى الدفاع عن مصالحها، وقد يؤدى هذا إلى تسابق الأحزاب على إرضاء هذه المؤسسات، بالتالي سيطرة رأس المال على الأحزاب السياسية . (٤٨) في الوقت الذى يأتي فيه تمويل الأحزاب السياسية حاسم الأهمية لعدالة ونزاهة التنافس السياسي والعمليات الانتخابية، كما يجب وضع حدود الإنفاق عند مستوى واقعى لكى تكون فاعلة فتحديدها عند مستوى اعلى مما ينبغي سيفقدها أثرها وتحديدها عند مستوى أقل مما ينبغي ربما يعوق فاعلية عمل الأحزاب، وتكون حدود الإنفاق مثار للجدل عند اعتبارها مقيدة لحرية التعبير (٤٩).

وفى الوقت الحالي وبعد ثورة ٢٥ يناير قرر القانون إلغاء الدعم المادي الذى كان يتم تقديمة للأحزاب عن طريق الدولة، ونص على أن تتكون موارد الحزب من اشتراكات أعضائه وتبرعات الأشخاص الطبيعيين المصريين وكذلك من حصيلة استثمار أمواله في الأوجه غير التجارية التي يحددها نظامه الداخلي، ولا يعتبر من الأوجه التجارية في حكم القانون استثمار أموال الحزب في إصدار صحف أو استغلال دور النشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب . كما حظر المرسوم على الأحزاب تلقى أي تمويل أجنبي ؛ حيث نص على انه لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو ميزة أو منفعة من اجنبي أو من جهة اجنبيه أو دولية أو من شخص اعتباري واو كان متمتعاً بالجنسية المصرية . وألزم القانون الأحزاب بأن تخطر الجهاز المركزي للمحاسبات بما تتلقاه من تبرعات وبالبيانات الخاصة بالمتبرعين وذلك في نهاية كل عام . (٥٠).

كما أن من أبرز نتائج استخدام المال السياسي والرشاوى الانتخابية هو غياب التمثيل السياسي المتوازن، لا سيما في ظل إعطاء وزن أكبر للقوى الأكثر نفوذاً وتأثيراً، حيث كان العنصر الحاسم في فوز المرشح في الانتخابات البرلمانية

مرتبطاً بقوة النفوذ، اكثر منه قوة البرنامج الانتخابي، فقد لعب المال السياسي دوراً متزايداً في العملية الانتخابية خصوصاً فى العقدين الأخيرين حتى أصبح شراء الأصوات أمراً وارداً في معظم الدوائر الانتخابية في ظل حرص رجال الأعمال على الانضمام إلى مؤسسة البرلمان، ووصل عدد رجال الأعمال في هذا المجلس الى (١١٦) عضواً، مقارنه (٧٧) فى برلمان ٢٠٠٠، و(٦٨) في برلمان ٢٠٠٥، (٩٧) في برلمان ٢٠١٠، و(٦٩) في برلمان ٢٠١٢ .

بالإضافة إلى شيوع ظاهرة الرشاوى الانتخابية لشراء الأصوات التي لم ينفرد بها فصيل عن أخر وتحديد سعر الصوت الانتخابي، وتزايده باستمرار، وتتمثل المشكلة أيضا في اتجاه العديد من المرشحين إلى تقديم بعض الهدايا أو المعونات الاجتماعية لبعض المواطنين الفقراء من أجل ضمان صوتهم الانتخابي، وتعد الرشاوى من اهم العيوب في النظام الانتخابي الفردي . (٥١)

-الأزمة السياسية كأحد معوقات التحول الديمقراطى :-

إن الديمقراطية تحتاج إلى فترات طويلة،وتراكم معرفي وممارسات عملية من اجل الوصول إلى الهدف المنشود و تتحول مع الزمن إلى تجربة متراكمة تخص البيئة الاجتماعية التي تولد فيها، من خلال إنتاج وانتهاج الآليات والوسائل والنظم، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، وحق الاختيار وتواجد الأحزاب السياسية التي تعبر عن تواجد الديمقراطية، والمساواة، والمساءلة، والشفافية، وإشاعة الحريات العامة والفردية من أجل تحقيق الحرية، لأن (الديمقراطية هي عملية تطور سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ذات طابع تراكمي، ولا تأتي عبر استصدار قرار داخلي أو خارجي، من هذا الطرف أو ذاك، ولكن فقط عبر إرادة شعبية ورسمية وإصرار وصبر وعمل دؤوب، والذي يتطلب وقتا طويلا. (٥٢) فمن خلال دراسة الواقع السياسي فإن التعددية الحزبية قد تكون لازمه لقيام النظام الديمقراطي. وحتمية بقائه واحدة متفرعة من أهم الحقوق الدستورية كحرية الرأي والتعبير والتي شملتها النظم الديمقراطية، فقد شهدت مصر تعددية حزبية واضحه، في هذه الفترة . إلا أن هذه التعددية لم تعكس آثارها على مجمل الحياه السياسية وتفاعلاتها بالقدر الكافي مما تقلل من الدور التي تقوم به الأحزاب السياسية، ويمكن تحديد العوامل التي أسهمت في الوصول إلى هذه النتيجة فيما يلى : -

- الضعف التنظيمي للأحزاب السياسية عموماً، فكثير من الأحزاب لا يملك أطراً تنظيمية، كما أن أغلبيتها لم يهتم بعملية التربية السياسية للكوادر والقيادات بداخلها، ويرجع ذلك تارة إلى حداثة نشأه هذه الأحزاب، وتارة أخرى إلى عدم

توافر المقومات الحزب فيها، وتارة ثالثة إلى القيود القانونية التي تحكم نشاطها .

- غياب التمايز بين برامج الأحزاب السياسية بما لا يجعلها تمثل بدائل في نظر الناخبين
- غياب الديمقراطية الداخلية في أغلب هذه الأحزاب، وتركز سلطة أتخاذ القرار في عدد قليل من قادة الحزب .(٥٣)

ومن خلال التعددية الحزبية اصبح هناك ثلاث تيارات في مصر، الأول هو تيار الإسلام السياسي وفى القلب منة الإخوان، والثاني هو التيار الذى يسعى لإعادة بناء الدولة القوية المهيمنة وفى القلب منة الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية وجهاز الدولة البيروقراطي، وأخيراً فإن التيار الثالث هو التيار الذى يسعى إلى بناء الدولة ديمقراطية مدنية حديثة وفى القلب منة قوى الثورة وبعض الأحزاب التي خرجت من رحمها (٥٤)

فمع التعددية الحزبية وتوافر آليات الديمقراطية المختلفة أصبح توافر الديمقراطية يشترط أيضا توفير كل من التفكير والممارسة الديمقراطية في حياتنا اليومية، تعني جوهر الثقافة المنتجة للديمقراطية والثقافة المعنية في هذا الإطار ليست ثقافة النخبة ذات الطابع الفكري، بل الثقافة المتوفرة لدى كل من الممارسات الإنسانية والسلوك البشري داخل التكوينات المجتمعية المختلفة. والتي تعبر عن التربية الاجتماعية الديمقراطية

- تناقضات الواقع الاجتماعي والثقافي ومعوقات التحول الديمقراطي : -

بالإضافة إلى أن هيكل الحزب نفسة في أحزاب النخبة يعتبر من اهم العوامل التي تحرم الأعضاء من المشاركة في إدارة شئون الحزب، (٥٥) حيث أن سلطة القيادة يكون النموذج الشائع في علاقاتها داخل الأحزاب هو " نموذج سلطة الزعامة المستمدة من القيم الأخوية " والذى تنشأ نتيجة ظروف اجتماعية وتاريخية محددة . كما أن النتيجة المنطقية لما سبق إلى أي مدى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب العربية، أنها تكون في أسوء حالتها، فلا تمثيل انتخابياً حقيقياً بين القاعدة والقيادة، والقيادة الفردية، يسعى الجميع للإجماع حولها على الدوام، وتقوم القيادات العليا ب"تعيين " قيادات المستويات الوسطى، والمستويات التالية دون إعمال لآلية الانتخاب وفى بعض الأحيان قد تلزم الأحزاب أعضائها التزامات شخصية واجتماعية بما يتجاوز الحدود المطلوبة بين حياه الفرد وواجباته الحزبية . (٥٦) كما أن التقنية للحملات الانتخابية والتي تساعد على مركزة هذه الحملات بل وعلى شخصنتها إلى حد أن المعارك الانتخابية أصبحت تدور بين المرشحين المتنافسين

وليس بين الأحزاب التي ينتمون إليها . (٥٧)

بالرغم من انتشار شعارات الحرية والديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في كثير من بقاع العالم، إلا أن استمرار الأنساق التسلطية والنظم الشمولية في العديد من دول العالم الثالث يجعل من المتعذر حدوث تغيير أو تحقيق تطلعات الشعوب المتعطشة إلي الحرية ، أو أحداث تغييرات كلية أو إصلاحات جزئية في الهياكل السياسية القائمة، ولذلك لم يكن أمام الشعوب في تلك البلدان إلا البحث عن سبل وأساليب وآليات غير تقليدية للتعبير عن طموحاتهم الإنسانية وممارسة العمل السياسي (٥٨) .

كما أن النشاط السياسي في إي نظام حاكم هو إلى حد كبير نشاط تقوم به الأحزاب السياسية والجماعات صاحبة المصلحة . فكلاهما يمثل القوى الاجتماعية وهما يمثلان الوسائل التي تستطيع عن طريقها الطبقات والمحليات والجماعات العرقية وغيرها، السعي لتحقيق أهدافها . (٥٩)

وفى المجمل العام، فإننا يمكن أن نشير إلى ملاحظتين أساسيتين :-

١-في حالة وجود الحزب في سياق دولة تطلق العنان لأساليب غير ديمقراطية، فإنه ليس من المتوقع أن تكون درجة الديمقراطية داخل الحزب على مستوى يعتد به، والعكس صحيح.

٢-إن غياب الديمقراطية داخل أي حزب لا ينفصل عن مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيش الحزب وأعضاؤه في ظلها. (٦٠)

المبحث الثالث : الثورة المصرية وعلاقاتها بمعالم الديمقراطية :-

لقد جاءت الانتفاضة الثورية المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ تعبيراً عن تراكمات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذى فشل في أن يستجيب لاحتياجات المواطن الفرد والمجتمع . (٦١)

قامت جماعه الإخوان المسلمين والسلفيين والجماعات الإسلامية الأخرى بتشكيل مجموعه من الأحزاب السياسية كأذرع سياسية لهم، وكانت مسألة الهوية أحد أبرز محاور برامجهم السياسية الحزبية . ثم تم تعديل دستور ١٩٧١، وجاء دستور ٢٠١٢ تعبيراً عن ضغوط جماعه الإخوان والقوى الإسلامية في تشكيل اللجنة التأسيسية المنتخبة التي كانت لهم الغلبة في تشكيلها وبعد ثورة اندلاع ثورة ٣٠ يونيو شارك في وضع الدستور حزب النور بعد القضاء على الأحزاب الدينية تماماً، ونص دستور ٣٠ يونيو بالتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمى للسلطة ولأول مرة نص الدستور على دور الأحزاب في تشكيل الحكومة، حيث يكلف

رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب . (٦٢)

فمنذ أن عرفت مصر الأحزاب السياسية بمعناها الحديث في مطلع القرن الماضي لم يحدث مثل هذا الحراك الحزبي الذي تشهده مصر الآن بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة . يتجلى هذا الحراك في إقبال مدهش علي خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية، واهتمام ملحوظ بالعمل الحزبي في أوساط فئات وشرائح اجتماعية عدة خصوصا في الطبقة الوسطي. ويبدو مثيرا للتأمل أن تقود ثورة أظهرت مدي انحسار دور الأحزاب السياسية إلي إقبال واسع علي تأسيس أحزاب جديدة (٦٣) .

وتعبيراً عن عمليات التحول الديمقراطي شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة فيضاً من الأحزاب السياسية . وتكررت ظواهر الانقسامات والانشقاقات الحزبية إلى جانب تكوين ائتلافات حزبية لاسيما مع الإعلان عن الانتخابات البرلمانية والتي لم تكتمل خلال عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٣ . وسمح هذا العدد الكبير إلى انضمام النخبة السياسية المصرية حيث انتشر ظاهرة أحزاب الأشخاص المرتبطة بشخص أو رئيس حزب . (٦٤)

نتائج الدراسة التحليلية:

ومن خلال استخدام اداة تحليل المضمون لبرامج وانشطة الاحزاب توصلت الدراسة الى :

أولا:- النتائج الخاصة بفئات الشكل : -

فيما يلى سوف نستعرض خصائص العينة في استخدامها لاستراتيجيات عرض البرامج

جدول رقم (١) يوضح طريقة عرض البرامج

الموقع / فئة الاستراتيجيات الاتصالية المستخدمة في المادة التحليلية	ك	%	الترتيب
استراتيجية استخدام الصور	٥	٢٣.٨	٢
استراتيجية الإقناع	٦	٢٨.٥	٣
استراتيجية التبرير	١٠	٤٧.٦	١
المجموع	٢١	١٠٠	

يتضح من بيانات الجدول السابق تعدد طرق العرض لبرامج الأحزاب فبعض الأحزاب استخدمت استراتيجية التبرير حيث حرصت الأحزاب على عرض البرامج التي وضعتها بالأسباب وأيضا الطرق التي سوف تقوم بها موضحة الأزمات التي يمر بها المجتمع مع توضيح الكيفية التي سوف تحل بها هذه الأزمات بنسبة ٤٧.٦% من إجمالي عدد الأحزاب،يليها في الترتيب الثاني استراتيجيات كل من عرض الصور واستراتيجية الإقناع حيث عرضت بعض الأحزاب صور لرئيس الحزب في بعض المواقع والبعض الآخر عرض مجموعه من الصور للأنشطة التي قام بها أعضاء الأحزاب بنسبة ٢٣.٨%، أما استراتيجية الإقناع فحاولت بعض الأحزاب استخدام بعض المقولات التي تؤكد فيها تلك البرامج مثل "التعليم المجاني حق لكل مواطن على أرض مصر " أو يسعى الحزب إلى بناء دولة العدالة، ودولة مدنية ديمقراطية، والعديد من العبارات التي تدعو إلى الأقناع والتأكيد على أهمية أهداف وبرامج الحزب بنسبة ٢٨.٥% .لذا يشير التحليل السابق إلى محاولة الأحزاب لتوضيح كل من برامجهم وأنشطتهم في الموقع الرسمي للحزب ومحاولة إقناع الأعضاء للبرامج التي يضعها الحزب من اجل إثبات قدرته على التغيير.

خصائص العينة من حيث الخدمات التفاعلية المصاحبة للمادة التحليلية : -

جدول رقم (٢) يوضح الخدمات التفاعلية للمادة التحليلية لأنشطة الأحزاب السياسية المنشورة

المواقع فئة الخدمات التفاعلية المصاحبة للمادة التحليلية	ك	%	الترتيب
التعليق على المواد المنشورة	٧	١٦.٦	٧
إمكانية طباعة الموضوع	١٤	٣٣.٣	١
نشر المادة على الفيس بوك	٥	١١.٩	٤
حفظ الصفحة	١٢	٢٨.٥	٢
تنزيل وتحويل المادة المنشورة ل PDF	٤	٩.٥	٥
المجموع	٤٢	١٠٠	

تبين من الجدول السابق تنوع الخدمات التفاعلية المصاحبة للمادة التحليلية لأنشطة الأحزاب السياسية المنشورة على المواقع الرسمية لها حيث أن أمكانية طباعه المادة المنشورة احتلت الترتيب الأول بنسبة ٣٣.٣%، يليها في الترتيب

الثاني حفظ الصفحة بنسبة ٢٨.٥%، أما فئة التعليق على المادة المنشورة متاحة على أنشطة الأحزاب بنسبة ١٦.٦%، ثم بعد ذلك نشر المادة على الفيس بوك بنسبة ١١.٩% ن وأخيراً تنزيل وتحويل المادة المنشورة pdf، بنسبة ٩.٥% من عدد الأحزاب الكلى . مما يشير إلى سهولة إتاحة الأنشطة العامة التي يقوم بها الحزب على المواقع الرسمية للحزب حتى تكون قادرة على التواصل بشكل مباشر مع جميع فئات المجتمع، وأن يكون هناك نوع من الشفافية لأعمال الحزب بما يتناسب مع الواقع الذى يقوم به الحزب .

ثانياً : النتائج الخاصة بفئات بالمضمون :

في البداية كانت زيادة عدد الاحزاب السياسية تعبير عن انتشار روح الديمقراطية .ورغم أن مصر قد عرفت الأحزاب السياسية بمعناها الحديث في مطلع القرن الماضي، فإن الحراك الحزبي الذى تشهده مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ليس مسبوقاً، ويتجلى هذا الحراك في الإقبال المتزايد على خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية، واهتمام ملحوظ بالعمل الحزبي في أوساط فئات وشرائح اجتماعية عدة .بعبارة أخرى بدأت الخريطة الحزبية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير تتغير، وظهرت العديد من الأحزاب الجديدة التي تسعى للوجود في الشارع السياسي المصري بجانب ظهور أحزاب كانت موجودة بشكل غير رسمي لعدم موافقه لجنة شؤون الأحزاب عليها . وقد وصل عدد الأحزاب التي وافقت عليها لجنة شؤون الأحزاب حتى سبتمبر ٢٠١١ نحو ٦٠ حزباً شاملة أحزاب ما قبل الثورة أي أن عدد الأحزاب الجديدة الموافق عليها بعد الثورة حتى الأن ٣٩ حزباً، وأما الحزب الوطني الديمقراطي فقد صدر قرار من المحكمة الإدارية العليا بحلة واستندت المحكمة في حكمها إلى أن ثورة الشعب في ٢٥ يناير قد أزاحت النظام السياسي القائم وأسقطته . (٦٥)

فيما يلي سوف نستعرض خصائص العينة والدلائل والمؤشرات التي تؤكد على أزمة الديمقراطية من خلال مقارنة كيفية تطبيق برامج الاحزاب السياسية على ارض الواقع .

الفرض الأول : هناك مجموعه من الدلائل والمؤشرات التي تؤكد أزمة التحول الديمقراطي .

التعرف على البرامج الاقتصادية كما وضعتها الأحزاب السياسية :-

جدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة وفقا لفئة أنواع البرامج الاقتصادية

البرامج الاقتصادية	ك	%	الترتيب
سياسية النمو	١٨	٢٤	١
تقليص العجز	١١	١٤.٦	٢
سياسات سوق العمل	١٠	١٣.٣	٣
تمويل الاستثمار	١١	١٤.٦	٢
البنك المركزي والسياسات النقدية	٧	٩.٣	٤
مكافحة الفساد والقضاء على الروتين	١٨	٢٤	١
المجموع	٧٥	١٠٠	

ن=١٨

تنوعت البرامج الاقتصادية المختلفة التي حاولت الأحزاب السياسية وضعها والعمل على تنفيذها على أرض الواقع حيث أحتل الترتيب الأول بين جميع برامج الأحزاب السياسية فئة مكافحة الفساد والقضاء على الروتين سياسات النمو بنسب متساوية (٢٤%) وذلك لأنها من أكثر العوامل التي دعت إلى قيام الثورة وهى تحقيق كل من العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وتطبيق سياسات النمو والبعد عن الكساد الاقتصادي التي يعانى منه المجتمع المصري، أما الترتيب الثاني فكانت فئة تقليص العجز وتمويل الاستثمار بنسب متساوية (١٤.٦%) حيث أقرت الاحزاب السياسية بأهميتها وتناولها في البرنامج الاقتصادي ، والترتيب الثالث سياسات سوق العمل بنسبة ١٣.٣%، من إجمالي برامج الأحزاب، احتلت الترتيب الرابع البنك المركزي والسياسيات النقدية بنسبة ٩.٣%.

١- سياسات النمو:

جدول رقم (٤) توزيع عينة الدراسة وفقا لفئة سياسات النمو

سياسات النمو	ك	%	الترتيب
تقديم سياسه الدعم المؤقت	٧	٢٠	٣
سياسة الضرائب المؤجلة	٩	٢٥.٧	٢
إعادة تشغيل الاقتصاد الخدمي	١٧	٤٨.٥	١
المجموع	٣٥	١٠٠	

ملحوظة ن = ١٨ وتم التحليل على مستوى مجموع البنود

حاولت الأحزاب السياسية في تقديمها للبرامج الانتخابية أن توضح ما ستقوم به من سياسات النمو الاقتصادي واختلفت تلك السياسات من حزب للأخر حسب الأولوية التي يضعها كل حزب في برنامجه الحزبي فاحتلت الترتيب الأول بين الفئات فئة إعادة تشغيل الاقتصاد الخدمي بنسبة ٤٨.٥% حيث كانت نقطة ضعف الاقتصاد المصري هي قطاع الخدمات الكبير ومن هنا فإن إعادة تشغيل الاقتصاد الخدمي أسرع بكثير من نظيرة الصناعي وبالتالي يمكن استعادة النمو بشكل اسرع باستهداف الصناعات الخدمية الرئيسية مثل السياحة، والاقتصاد المصري يعتبر في المجمل اقتصاد خدمي، وبالإدارة السليمة يمكن استعادة رأس مال ضخم . يليها في الترتيب الثاني سياسة الضرائب المؤجلة بنسبة ٢٥.٧% وهى الإعفاءات الضريبية وبالأخص على الأنشطة التي لا تعتمد على المضاربة، وبالتالي تساعد على خلق فرص عمل، والترتيب الثالث فئة تقديم سياسة الدعم المؤقت بنسبة ٢٠% . حيث أقرت الأحزاب السياسية محل الدراسة أن الدعم المؤقت على فرص العمل ببعض الأنشطة الرئيسية التي تنوى الأحزاب على تشجيعها مثلا الأنشطة التصديرية حيث ستحصل الشركات على دعم مقابل الأفراد العاملين لديها، وسيتم خفض حجم الدعم كلما ازداد حجم الشركات **ومع مقارنه البرامج التي وضعتها الأحزاب مع الأنشطة** وجد أن بعض الأحزاب بالفعل تقترح وضع حلول لمشكلة الدعم وغيرها من المشاكل الاقتصادية لكن لا يتسنى ذلك إلا من خلال الوصول إلى حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في بداية الأمر. لكن حتى الوقت الراهن لم تصل تلك الأحزاب إلى حل للتخلص من الأزمات التي يمر بها المجتمع سواء كانت من حيث الغلاء وغياب الدعم الكافي للفقراء أو الوصول إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي الذى يكفل عملية التحول الديمقراطي كما أن التاريخ التي مرت به الأحزاب السياسية من غياب للديمقراطية جعلها تفقد القدرة على أداء دورها في ممارسة الديمقراطية .وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة الشحات خليل التي تؤكد على ضعف فاعلية الأحزاب نتيجة لعدم بناء قيادات حزبية جديدة تستطيع أن تثبت وجودها في الحياه السياسية واستمرار سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي في فترة من الفترات التي مر بها تاريخ الأحزاب على مقاليد الأمور من خلال استخدام آليات تشريعية وإدارية أجهضت محاولات أحزاب المعارضة على المنافسة الحقيقية . وبالتالي أصبحت الأحزاب غير قادرة على ممارسة الديمقراطية .

٢-تقليص العجز : –

جدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة وفقاً لكيفية معالجة تقليص العجز

تقليص العجز	ك	%	الترتيب
إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي	٢	١٨.١	٢
خفض الإهدار الحالي	٧	٦٣.٦	١
استثمار قواعد بيانات الدخل والضرائب	٢	١٨.١	٢
المجموع	١١	١٠٠	

عرضت الأحزاب السياسية في الجدول السابق بعض الاقتراحات الخاصة بتقليص العجز فجاءت في المرتبة الأولى فئة خفض الإهدار الحالي بنسبة ٦٣.٦% ويتم ذلك من خلال توجيه الضمان الاجتماعي والدعم لمستحقيها الحقيقين بدلاً من توفيره لكل المواطنين كما هو الحال حالياً وهو ما يعد إهدار للموارد وأموال دافعي الضرائب ويشوه أنماط الاستهلاك وطبيعة الاستثمار، وبالتالي سيكون من حق كل مواطن دخلة أقل من مستوى معين أن يحصل على دعم نقدى في صورة تحويلات نقدية مرتبطة قيمته بمؤشر أسعار المستهلكين. كما أقر البعض أن من وسائل إعادة الهيكلة للأنفاق الحكومي أن يتم ذلك من خلال استبدال نظام إدارة شركات القطاع العام بحيث يصبح أداءها أكثر كفاءة ويحصل العاملين فيها على أجور تتماشى مع نظيرتها بالقطاع الخاص، ثم جاء في الترتيب الثاني فئة كل من إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي، استثمار قواعد البيانات بنسب متساوية وهى ١٨.١% ففي فئة إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي اقترحت بعض الأحزاب بأن زيادة الأرباح والدخول تتولد عنها المزيد من العوائد الضريبية فلابد من الاهتمام بمثل هذه القضية ، واقترح البعض الأخر بالاهتمام بتطوير وتحديث قاعدة البيانات الخاصة بالدخل والضرائب حتى يقلل من عمليات التهرب الضريبي ويتم ذلك من خلال ربط قواعد البيانات الخاصة بالضرائب بقواعد بيانات وطنية أخرى مثل بطاقات الرقم القومي وأصحاب المعاشات، شرطة المرور .

٣- سياسات سوق العمل : -

جدول رقم (٦) توزيع عينة الدراسة وفقاً لسياسات سوق العمل

سياسات سوق العمل	ك	%	الترتيب
أعادة هيكلة الأجور والقضاء على الفقر	٥	٥٠	١

تقديم إعانات للبطالة على غرار الدولة المتقدمة	١	١٠	٣
تدريب الشباب ليكونوا على استعداد للعمل بالخارج	٤	٤٠	٢
المجموع	١٠	١٠٠	

من خلال الجدول السابق جاء في الترتيب الأول إعادة هيكلة الأجور بنسبة ٥٠% حيث أعترض العديد من الأحزاب على سياسة الأجور وطالب بإعادة الهيكلة حيث أن الأجور لا تتناسب مع الأسعار الحالية والمطالبة بإلغاء الحد الأقصى للأجور حيث انه يخلق الهجرة الجماعية للمواهب والعقول ويشجع المدفوعات غير الرسمية " الرشوة" . يليها في المرتبة الثانية تدريب الشباب للاستعداد للعمل بنسبة ٤٠%، يليها في المرتبة الثالثة تقديم إعانات للبطالة بنسبة ١٠% من الأحزاب التي طالبت بتلك الفئة حيث يتم هذه النقطة من خلال توفير برامج تدريبية حديثة بالتعاون مع المعاهد والجامعات والشركات كما أكدت بعض الأحزاب على أن حل مشكلة البطالة يرتبط بقضايا التنمية والتنمية هي نتاج تضافر كل جهود المؤسسات والأفراد، **ومن خلال التعرف على أنشطة الأحزاب على أرض الواقع** فوجدنا بأن بعض الأحزاب أثار فكرة إلغاء الحد الأقصى للأجور، يستثنى منها بعض المهن ومنها القضاء والمستشارين أو بمعنى أخر كما ذكرت بعض الأحزاب فكرة "نديلة علشان ميسرقش" وأن يكون الحد الأقصى للأجور لا يزيد عن ٤٢ الف جنية فقط لا غير، كما أن فكرة إلغاء الحد الأقصى للأجور من المستحسن أن يلغى تماماً لعدم جدواها حيث أنها تحابى لفئة عن الخرى تماماً . كما لم تقدم الأحزاب أي نوع من الحلول لحل مشكلة البطالة على أرض الواقع او القضاء عليها حيث استهدفت كل استراتيجيات التنمية تقريباً تخفيض معدل البطالة إلى حوالى ٥% في حين أن معدل البطالة حتى عام ٢٠١٥ يقترب من ثلاث أمثال هذا المعدل المستهدف . لذلك فلابد من مراجعه برامج الأحزاب بما يمكن تحقيقه على أرض الواقع وأنها ليست مجرد شعارات تدعو إليها الأحزاب السياسية وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة يسرى العزباوى التي تؤكد على أهمية وجود مراجعة شاملة لمسيرة الأحزاب المصرية، لأن العبرة ليس بالكم ولكن بالتأثير في الحياة السياسية ومدي شعبيتها والتحامها بالمواطنين، وعلي أن يقوم كل حزب بهذه المراجعة الذاتية لأن المرحلة القادمة سوف تلفظ أي صور حزبية لا تعبر عن الشعب ولا تتحمل أيضا الانفلات الحزبي أو الاستمرار في الموافقة علي أحزاب

استثمارية تدعو الى تحقيق مصالحها الشخصية على حساب المصالح العامة .

٤- تمويل الاستثمارات : –

جدول رقم (٧) توزيع عينة الدراسة وفقاً لبرامج تمويل الاستثمارات التي وضعتها الأحزاب

تمويل الاستثمارات	ك	%	الترتيب
تشجيع الاستثمارات في الأوراق المالية	١	٩.٠٩	٣
تشجيع إقامة برامج ومؤسسات للتمويل متناهية الصغر للعمل بنشاط وفاعلية	٨	٧٢.٧	١
تشجيع إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص	٢	١٨.١	٢
المجموع	١١	١٠٠	

تبين من بيانات الجدول السابق أنه حاولت الأحزاب السياسية بأشكال مختلفة تشجيع الاستثمار فجاء في الترتيب الأول تشجيع إقامة المشاريع والبرامج والمؤسسات الصغيرة ومثل هذا التشريع سيساعد المؤسسات الصغيرة، ويشجع أصحاب الأموال بالقطاع غير الرسمي ليندمجوا في القطاع الرسمي وأكدت معظم العينة على ذلك بنسبة ٧٢.٧% يليها في الترتيب الثاني فئة تشجيع إقامة شراكات بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص بنسبة ١٨.١%، ثم جاء في الترتيب الثالث فئة تشجيع الاستثمارات في الأوراق المالية بنسبة ٩.٠٩% حيث يتم ذلك من خلال تقديم قواعد لزيادة الشفافية، وحوافز لمكافأة وتشجيع الاستثمار طويل الأجل، وحوافز لإدراج شركات جديدة **ومن خلال مقارنه تلك البرامج بالأنشطة الفعلية للأحزاب السياسية** وجد من الصعوبة التطبيق وأصبح كل نشاط لكل الحزب منحصر في بعض المؤتمرات الاقتصادية التي تؤكد فيها على تلك المقترحات ولكن لم يتم التنفيذ على ارض الواقع .

٥- البنك المركزي والسياسات النقدية : -

جدول رقم (٨) توزيع عينة الدراسة وفقاً لبرامج البنك المركزي والسياسات النقدية

البنك المركزي والسياسات النقدية	ك	%	الترتيب
السيطرة على التضخم	٢	٢٨.٥	٢
تحفيز النمو المستدام	١	١٤.٢	٣
إلغاء أسعار الصرف المصطنعة	٤	٥٧.١	١

المجموع	٧	١٠٠	

من خلال بيانات الجدول السابق نجد أن إلغاء أسعار الصرف المصطنعة جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٥٧.١% حيث تؤدى إلى انتشار السوق السوداء التي تضر بالنشاط الاقتصادي وتخلق حلقة من التهرب وأسعر صرف العملات الأجنبية التي تؤدى إلى زيادة تدهور الجنية المصري بسبب المضاربة لإعادة إلى ما يقارب قيمها الأساسية يليها في الترتيب الثاني السيطرة على التضخم بنسبة ٢٨.٥% والمقصود بها التضخم المستورد وغدارة احتياطات النقد الأجنبي ثم الترتيب الثالث والأخير وهو تحفيز النمو المستدام بنسبة ١٤.٢% .

٦- مكافحة الفساد والقضاء على الروتين : -

جدول رقم (٩) توزيع العينة وفقاً لكيفية مكافحة الفساد والقضاء على الروتين

مكافحة الفساد والقضاء على الروتين	ك	%	الترتيب
متابعه الأموال المنهوبة من النظام السابق	١٠	٤٠	٢
تطبيق مركزية المحافظات المنخفضة الإيرادات لتحقيق التنمية	٢	٨	٣
القضاء على الفساد في القطاع الحكومي وتطبيق طرق الإدارة الفعالة	١٣	٥٢	١
المجموع	٢٥	١٠٠	

تبين من بيانات الجدول السابق أنه حاولت العديد من الأحزاب القضاء على الفساد الذى أدى الى قيام الثورة فاحتلت الترتيب الأول فئة القضاء على الفساد الحكومي وتطبيق نظام القطاع الحكومي بنسبة ٥٢%، يليها في الترتيب الثاني فئة متابعه الأموال المنهوبة من النظام السابق بنسبة ٤٠% والترتيب الثالث فئة تطبيق مركزية المحافظات المنخفضة الإيرادات لتحقيق التنمية بنسبة ٨% . **ومع مراجعه أنشطة الأحزاب الفعلية** وجد أنه بالفعل قامت الأحزاب بمتابعه الأموال المنهوبة والعمل على استردادها وتم بالفعل انعقاد العديد من المبادرات التي تدعو إلى استرداد أموال مصر المنهوبة وخاصة في سويسرا بسبب مساندة الرأي العام السويسري لعودة الأموال المصرية فضلا عن مساندة كل من منظمات المجتمع المدني والمطالبة بالأفراج عن هذه الأموال وتسليمها لمصر وفى النهاية طُلب من رجال الأعمال أن تسقط عنهم بعض الاتهامات في مقابل استرداد بعض الأموال الهاربة إلى الخارج ومنهم حسين سالم .

ومن هنا فإن قضايا الفساد مازالت تمثل تحدياً كبير للحكومة المصرية بين مساعي الدولة وإجراءات التقاضي البطيئة والقوانين التي تضعها سويسرا حتى يضيع الأمل في كثير من الأحيان لاسترداد حقوق المصريين المنهوبة .لذلك غابت هنا الرؤية الواضحة للأحزاب في كيفية تحولها نحو الديمقراطية . واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كيوبا عن الأحزاب السياسية وتوطيد الديمقراطية التي أرجعت فشل الأحزاب السياسية في تحقيق الديمقراطية إلى عدم وجود برامج متسقة ومتماسكة بداخل الحزب تعكس مجمل توقعات ورغبات وتطلعات الجماهير والتي بدورها أصبحت خاملة تقف مكتوفة الأيدي.

الفرض الثانى : وجود العديد من الطرق والأليات التى تساهم فى نشأة وتكوين الأحزاب السياسية فى ضوء قيم الديمقراطية :

١- الإصلاح السياسى (الانتخابات – التثقيف السياسى- الحرية):

فأغلب الأحزاب السياسية الكبيرة في مصر في فترة ما بعد قيام ثورة ٢٥ يناير تسيطر عليها قيادات تاريخية، والبعض يسيطر علية بعض العائلات يتوارث أفرادها قيادة الحزب، ولا يوجد تداول حقيقي للسلطة في قيادة هذه الأحزاب . والمعاناة من ازمه حقيقية في آليات الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب نتج عنه موجة من الانشقاقات التي لا تهدأ والصراع على قيادة الحزب وكانت النتيجة هي تجميد بعض الأحزاب التي دار فيها الخلاف وفى الدول المتقدمة إذا حدث خلاف فكرى داخل الحزب، يمكن أن يحدث انشقاق وتخرج مجموعه تكون حزباً جديداً أما في مصر فالقيد على حرية تأسيس الحزب أدى إلى احتقان مكتوم قابل للانفجار والتدمير وهنا يجدر التنويه بان الديمقراطية لم تتحقق إلا في ظل أحزاب فاعلة ومؤثرة يسمو أعضاؤها فوق الخلافات (٦٦)

ومن هنا حاولت الاحزاب السياسية مؤخرًا العمل على تحقيق نوع من الاصلاح السياسي من خلال تطوير المنظومة الانتخابية ونشر الوعى السياسي وتدعيم مبدأ الحرية الفكرية والسياسية من خلال الاتي :

جدول (١٠) يوضح دور الأحزاب السياسية في تحقيق الإصلاح السياسي

الإصلاح السياسي	ك	%	الترتيب
تطوير المنظومة الانتخابية واعتماد نظام الانتخاب بالقوائم	١٣	٣١.٧	١
نشر الوعى السياسي	٤	٩.٧	٥
إلغاء قانون الطوارئ	٣	٧.٣	٤
نشر المعرفة المدنية	١٢	٢٩.٢	٢

تدعيم مبدأ الحرية الفكرية والسياسية والثقافية	٩	٢١.٩	٣
المجموع	٤١	١٠٠	

ن=١٨

ملحوظة : تم اختيار اكثر من فنة :

أوضح بيانات الجدول السابق أنه طالبت معظم الأحزاب السياسية بتطوير المنظومة الانتخابية واعتماد نظام الانتخاب بالقوائم بنسبة ٣١.٧% من إجمالي أعداد الأحزاب ككل، يليها في الترتيب الثاني نشر المعرفة المدنية التي تطالب بتعريف المواطن بالحقوق الدستورية ومفهوم المواطنة والتمثيل الديمقراطي ودور المجتمع المدني في مواجهه مراكز القوة والفساد بنسبة ٢٩.٢%، يليها في الترتيب الثالث العمل على تدعيم مبدأ الحرية الفكرية والسياسية والثقافية ولكن لم تؤكد عدد كبير من الأحزاب على تلك الفئة بنسبة ٢١.٩%، يليها في الترتيب الرابع نشر الوعى السياسي ومنها أهمية المشاركة في الحياه السياسية والتعرف على اهم السياسيات الداخلية والخارجية التي يمر بها المجتمع بنسبة ٩.٧%، وأخيرا إلغاء قانون الطوارئ في الترتيب الخامس بنسبة ٧.٣% . **ومن خلال التعرف على أنشطة برامج الأحزاب السياسية على ارض الواقع فوجد أن :-** من خلال الأخذ بنظام القوائم تم ظهور نمط التحالفات الانتخابية بين الأحزاب السياسية وهو تيار مدنى يسعى إلى دعم الرئيس السيسي في مقابل التيار الديني وهى جماعه الإخوان المسلمين، **وإبراز** لدور الأحزاب السياسية في غرس مشاعر الولاء والمواطنة داخل المجتمع في فترة الانتخابات البرلمانية، ولكنة في النهاية مجرد كلام عام خالي من سبل وآليات التنفيذ حيث أكدت الأنشطة التي تقوم بها تلك الأحزاب على الإعداد للعديد من الدورات التدريبية للشباب داخل الحزب بهدف التثقيف السياسي للشباب مما يحفز على الأقبال على العملية الانتخابية وبيان مدى أهمية ذلك لأفراد المجتمع .وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة يسرى العزباوى عن مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة التي تؤكد على وجود أزمة تتمثل في عدم الحضور السياسي للأحزاب السياسية، وعدم قدرتها جميعاً علي جذب اهتمام المواطنين، وفقدان الثقة في تحقيق آمالهم المنشودة من خلال تلك الأحزاب.

٢- العدالة الاجتماعية :-

جدول (١١) يوضح دور الأحزاب السياسية في تحقيق العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية	ك	%	الترتيب
التوزيع العادل للثروة	١٨	٣٠.٥	١

توزيع الأعباء العامة بتخفيض الضرائب	١٦	٢٧.١	٢
إلزامية ومجانية التعليم	٥	٨.٤	٥
زيادة التغطية بشبكات الضمان الاجتماعي	١١	١٨.٦	٣
توفير الخدمات الأساسية والصحية والغذائية	٩	١٥.٢	٤
المجموع	٥٩	١٠٠	

ن=١٨

كشفت بيانات الجدول السابق أن كل أفراد العينة أكدت على فئة التوزيع العادل للثروة من اهم الفئات التي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بنسبة ٣٠.٥%، ويأتي في الترتيب الثاني فئة توزيع الأعباء العامة عن طريق تخفيض الضرائب بنسبة ٢٧.١%، والترتيب الثالث زيادة التغطية عن طريق شبكات الضمان الاجتماعي بنسبة ١٨.٦%، وأخيرا في الترتيب الرابع والخامس كل من فئة توفير الخدمات الأساسية مثل الخدمات الصحية والغذائية بنسبة ١٥.٢%، إلزامية مجانية التعليم بنسبة ٨,٤% . ومن خلال التعرف على أنشطة الحزب وقدرتها على تحقيق ذلك على ارض الواقع، فوجد انه لم يتم تنفيذ تلك البرامج على ارض الواقع أو تقديم العديد من الحلول التي تساعد على حل تلك الأزمات التي وضعتها الأحزاب في البرنامج الانتخابي لها بل حاولت بعض الأحزاب تقديم العديد من المساعدات الاجتماعية والمعونات محاولة منها في تحقيق المساواة والأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع .

٣- حماية الحقوق:-

جدول (١٢) يوضح مدى اهتمام الأحزاب السياسية بمبدأ احترام حقوق الإنسان

احترام حقوق الإنسان	ك	%	الترتيب
لا يجوز القبض على أحد تعسفاً	١٢	٢٦	٣
لكل إنسان الحق في التمتع بكافة الحقــوق والحريات	١٨	٣٩.١	١
حق المرأة في الانتخاب	١٦	٣٤.٧	٢
المجموع	٤٦	١٠٠	

ن=١٨

كشفت بيانات الجدول السابق على أن الأحزاب السياسية تدعو إلى مبدأ احترام حقوق الإنسان كمبدأ أساسي للتعبير عن الديمقراطية وذلك من خلال الآتي: ففي الترتيب الأول أن يتمتع كل إنسان بكافة الحقوق والحريات بنسبة ٣٩.١%

يليها في الترتيب الثاني فئة حق المرأة في الانتخاب بنسبة ٣٤.٧% وأخيرا فئة عدم إيجازه القبض على احد بشكل تعسفي بنسبة ٢٦%. ومن خلال التعرف على أنشطة الحزب وجد تلك الاختلاف يرجع إلى اختلاف أيديولوجية كل حزب ومنها الليبرالي الذى يدعو إلى المناداة بالحرية واحترام حقوق والأخرين مثل المصريين الأحرار والوفد الجديد ومنها الإسلام السياسي مثل حزب النور الذى يقنن من مشاركة المرأة في بعض الأنشطة السياسية ومنها اليساري مثل التجمع الوطني التقدمي، وغيرها من الأحزاب التي تحكمها توجهاتها السياسية. كما اتضح من التحليل السابق أن توافر مؤشرات الديمقراطية لا يعنى وجودها إلا بعد التأكد من ملاحظتها بشكل واضح وصريح، بمعنى انه إذا توافرت كل من الانتخابات والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والتعددية السياسية ومنح المرأة حق الانتخاب لا يعنى توافر الديمقراطية ولكن لابد من التأكد من نزاهة الانتخابات وقوة فاعلية الأحزاب في إداء أدورها التي تأسست من أجلها وهى تثقيف الشباب وإرساء أواصر الديمقراطية بين الشعب المصري

٤- سياسات التنمية الاقتصادية:-

- **خصائص العينة من حيث التعرف على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية : -**

جدول رقم (١٣) توزيع عينة الدراسة وفقاً لفئات التنمية الاقتصادية ببرامج الأحزاب السياسية

سياسات التنمية الاقتصادية	ك	%	الترتيب
الحد من إهدار موارد الدولة	١	٥.٢	٤
إعادة استخدام الأصول المملوكة للدولة غير المستغلة	٣	١٥.٧	٣
زيادة حجم الاستثمار في مشروعات تحسن من مستوى الخدمات	٧	٣٦.٨	٢
توفير فرص عمل إضافية ترفع من مستوى معيشة المواطن	٨	٤٢	١
المجموع	١٩	١٠٠	

أظهرت نتائج الجدول السابق أن الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية تضع برامج سياسات التنمية الاقتصادية وتركز فيها على توفير فرص عمل للشباب للقضاء على البطالة ورفع مستوى معيشة المواطن في الترتيب الأول وبلغ ذلك بنسبة ٤٢% من عدد الأحزاب المشاركة التي يعتبر لها دور فعال بمشاركتها في مجلس النواب حيث أهتمت بأن يعيش المصري كريماً وحراً في وطنة وأن

يكون أمناً وأن يستطيع كل مصري وذوى الإعاقة على وجه الخصوص تحقيق ذاته والوصول إلى قدراته الكاملة وبدون قيود .وجاء الترتيب الثاني في زيادة حجم الاستثمارات بنسبة ٣٦.٨% ويتم ذلك عن طريق الإعداد للمشروعات التي تحسن مستوى الخدمات الاقتصادية وبالتالي تساعد أفراد المجتمع بان الدولة تعمل جاهدة من أجل التغيير والوصول إلى مرحلة جديدة يسعى إليها جميع أفراد المجتمع، ثم جاء في الترتيب الثالث إعادة استخدام الأصول المملوكة للدولة بنسبة ١٥.٧% من عدد الأحزاب، وأخيرا جاء الترتيب الرابع الحد من إهدار موارد الدولة بنسبة ٥.٢% من إجمالي عدد الأحزاب .

ومع التعرف على أنشطة الأحزاب السياسية من خلال الموقع الرسمي

فوجد أن بعض الأحزاب تحاول متابعة أداء الحكومة في مواجهه التحديات التي يمر بها الوطن مع تقديم العديد من المقترحات التي يقوم بها الأحزاب كلاً حسب فكره وأيديولوجيته فمثلا حزب الأحرار المصريين أشار إلى أهمية وضع العديد من الحلول للتخلص من ازمه الحصار الاقتصادي التي يمر بها المجتمع وتغافل عنها برنامج الحكومة، وأشار حزب النور إلى أهمية دور الدمج السياسي، كما اكد حزب الوفد على ضرورة الانحياز إلى الأمن القومي والتحذير من التمويل الأجنبي لما قد يترتب عليه من شبهة مخالفة للقانون وان ذلك يستلزم تشريعات منظمة لذلك. كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة جمال منصر التي توصلت إلى أن الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث لديها القدرة على القيام بوظائف ومهام تتعلق بالتحديث وبالتنمية السياسية، تفوق- في أهميتها- الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية ولكنها تحتاج إلى توافر نوع من تداول السلطة بين كل من الدولة والأحزاب والمؤسسات التشريعية والتنفيذية كل منها يسعى إلى تحقيق أهدافه.

الفرض الثالث : وجود علاقة عكسية بين كل من النمط المثالي لتكوين الأحزاب السياسية والنمط الواقعي في ضوء عملية التحول الديمقراطي :

سعت الأحزاب السياسية لوضع العديد من البرامج الخاصة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية مثل الزراعة والتعليم والرعاية الصحية والسياحة وغيرها من البرامج المثالية ومنها كالاتي :

جدول رقم (١٤) توزيع لعينة الدراسة وفقاً لبرامج القطاعات الإنتاجية والخدمية

القطاعات الإنتاجية والخدمية	ك	%	الترتيب
الزراعة			
التوسع الزراعي وفتح أسوق جديدة للمنتجات الزراعية	٥	٢٦.٣	٢
عودة الجمعيات التعاونية الزراعية إلى دورها الفاعل في التمويل وتوفير مستلزمات الإنتاج	٩	٤٧.٣	١
تطوير طرق النقل وتخزين المحاصيل	٥	٢٦.٣	٢
التعليم			
العمل على تطوير التعليم ليلحق بركب التقدم	٥	٢٦.٣	٢
تمويل إضافي من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص	٤	٢١.٠٥	٣
تغيير المناهج ونظم تقييم الطلاب	١٠	٥٢.٦	١
ثالثا : الرعاية الصحية			
تطبيق منظومة تامين صحى مجانية للفقراء	١٥	٧٨.٩	١
زيادة التثقيف الصحي بين المواطنين	٤	٢١.٠٥	٢

تبين من الجدول السابق تعدد برامج الأحزاب السياسية في العديد من الخدمات الإنتاجية والخدمية ومنها على الزراعة حيث جاء في الترتيب الأول فئة المطالبة بعودة الجمعيات التعاونية الزراعية إلى دورها الفعال بنسبة ٤٧.٣%، ثم جاء في الترتيب الثاني كل من فئة التوسع وفتح أسواق جديدة والعمل على تطوير النقل وتخزين المحاصيل بنسب متساوية وهى ٢٦.٣% . أما في قطاع التعليم فقدمت الأحزاب العديد من المقترحات التي تعمل على تحسين التعليم ومنها تغيير المناهج ونظم تقييم الطلاب بنسبة ٥٢.٦% يليها في الترتيب الثاني العمل على تطوير العليم ليلحق بركب التقدم بنسبة ٢٦.٣%، وأخيراً جاء في الترتيب الثالث فئة التمويل الإضافي من خلال المشاركة بين كل من القطاع العام والخاص بنسبة ٢١.٠٥% . أما في قطاع الرعاية الصحية فأكدت معظم البرامج على أهمية التامين الصحي ودوره في مساعدة الفقراء ومحدودي الدخل بنسبة ٧٨.٩%، يليها في الترتيب الثاني زيادة التثقيف الصحة بين المواطنين بنسبة ٢١.٠٥% .**وبمقارنة برامج الأحزاب بالأنشطة الفعلية التي تقوم بها على أرض الواقع تبين أنه** في فترة الانتخابات البرلمانية تحاول الأحزاب أن تظهر بعض الأنشطة التي تقوم بها مثل إقامة بعض الدورات التثقيفية للشباب من اجل التوعية بالمشاركة السياسية الفعالة

مثل حزب مستقبل وطن وأطلق عليها حملة تمكين الشباب كما نظم حزب النور بعض الحملات للجمهور لاجتذاب أصواتهم ومنها قوافل طبية وخاصة البيطرية ، تقديم مراجعات للطلاب، وإقامة المعارض المختلفة وأطلق عليها أسم المعرض الخيرى السلفي لحزب النور، كما قامت الأحزاب بمتابعة الدولة في تحديد مشروع الموازنة العامة المخصصة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ لكل من التعليم والصحة وأعلنت رفضها لمخالفتها للاستحقاقات الدستورية الواجب الالتزام بها، وذلك بحد أدنى ٣% للصحة، ٤% للتعليم ن ٢% للتعليم العالي، ١% للبحث العلمي . ومن هنا يمكن القول بان الأحزاب تحاول أن تثبت وجودها على ارض الواقع ولكن في النهاية ليس لها دور فعال يعمل على إدارة التغيير والوصول إلى حل للعديد من المشكلات التي تساعد المجتمع على الوصول إلى مرحلة التحول الديمقراطي . واتضح من التحليل السابق أن الأحزاب السياسية الجديدة تحاول ان تثبت وجودها على الساحة السياسية من خلال برامج عامة يعرفها المجتمع من خلالها ولكنها ما زال دورها مهمش في حل المشكلات الفعلية التي يعانى منها أفراد المجتمع وهذا يؤكد مقولة استروجورسكى بان الأحزاب تعتبر نقيضاً للديمقراطية وفى طريقها إلى زوال ويتفق ذلك مع دراسة كرستوفر أنتوني عن الأحزاب والتحول الديمقراطي في عصر الأزمة الاقتصادية حيث أكدت على انه مازال هناك تهميش هناك لدور الأحزاب السياسية في الحياه بعد إرساء أواصر الديمقراطية بالإضافة إلى أن التغيير وإعادة التوازن يزيد من أهمية الأدوار التي تلعبها الأحزاب السياسية في الوقت الذى لا تستطيع فيه الأحزاب السياسية على إدارة الصراع السياسي وتجميع مطالب الجماهير . ودراسة لوبو وراشيل عن غياب الثقة في تطور الديمقراطية والتي تؤكد على أن ضعف الأحزاب السياسية يرجع إلى ضعف مستويات التنمية التي يتم تطبيقها بالإضافة إلى الموروثات التاريخية .

خاتمة : –

١- تواجد المركزية بالمقرات الرئيسية للأحزاب أدى إلى سوء التنظيم الداخلي وعدم الترابط بينها وبين مقرات الأحزاب الإقليمية .

٢- عدم تداول السلطة بين القيادات العليا واستمرارية رئيس الحزب أدى إلى وجود نوع من الصراعات الداخلية التي عملت على انسحاب وخروج العديد من الأعضاء خارج عضوية الأحزاب وفقدان الثقة فيها، حيث انه كيف تستطيع الأحزاب في غياب الديمقراطية الداخلية أن تعيش حياه الديمقراطية .

٣- تعدد الأحزاب ووجود نوع من الحراك الحزبي بعد الثورة واشتداد المنافسة فيما بينهم للوصول إلى السلطة لا يعبر عن الديمقراطية ولكنة يخلق نوع من عدم التوازن في تحقيق ما تسعى لتنفيذه فالأهم من ذلك هي شعبية تلك الأحزاب وقدرتهم على تنفيذ متطلبات المجتمع التي تعانى من عدم تنفيذها .

٤- سوء تعبير الأحزاب السياسية عن مصالح المجتمع بالشكل الواقعي ووضعه ضمن البرنامج الانتخابي الخاص بها ومجرد تعبيره عنها على أنها مجرد سياسات عامة فقط.

٥- محاولة الأحزاب وضع العديد من السياسات المقترحة لسياسات النمو بعد الثورة ومنها الاهتمام بالمشروعات الخدمية مثل السياحة أو فرض الإعفاءات الضريبية المؤقتة لتوفير فرص عمل ليست من الموضوعات الكافية في حين يعانى المجتمع من الفقر والبطالة وتعتبر من الأمور الضعيفة جداً من أجل تحسين السياسات في الوقت التي لا يتم تنفيذها والعمل بها على ارض الواقع .

٦- الاهتمام بخفض الإهدار الحالي من خلال توجيه كل من الضمان الاجتماعي والدعم إلى من يستحق فقط وتبديل إدارة القطاع العام بغيرها لمن يستحقها حتى تتساوى مع القطاع الخاص في الإدارة السليمة من الأمور الهامة التي تساعد الدولة على التخلص من أزمة تقليص العجز ولكن تطبيق ذلك يحتاج إلى تضافر الجهود سواء كانت من الدولة أو الأحزاب لحل هذه الأزمة، ولكن اهتمام الأحزاب بتحقيق المصالح الشخصية اكثر من المصلحة العامة بالإضافة إلى كثرة الأزمات التي تمر بها الدولة يجعل ذلك من الأمور البعيدة المنال . ومن هنا يظهر ضعف فاعلية الأحزاب في أداء أدورها .

٧- بالإضافة إلى عدم تنفيذ تلك السياسات على أرض الواقع يدل على وجود نوع من الصراع بين الاهتمام بالوصول إلى السلطة وبين تنفيذ مجموعه من البرامج من دورها تغيير حالة المجتمع إلى نوع من التحول الديمقراطي .

٨- سعت معظم الأحزاب السياسية إن لم يكن كلها تقريباً إلى مكافحة الفساد والقضاء على الروتين، حيث أن الدولة الأكثر فساداً تكون اكثر فقراً فلابد من معالجة بعض النواحي التي تؤدى إلى ذلك، كما أن الديمقراطية يقل فيها الفساد ولكن انتشار الفساد يعتبر من مؤشرات انتشار النظام التسلطي .

٩- محاولة الأحزاب السياسية أن يكون لها دور قوى في عملية التحول الديمقراطي ولكن وجود تعارض كبير بين كل من النموذج المثالي التي تضعه الأحزاب والمتمثل في البرامج واللوائح التي تضعها وبين النموذج الواقعي المتمثل في الأنشطة الفعلية التي يقوم بها الحزب على أرض الواقع قد يعرقل من عملية التحول الديمقراطي .

١٠- الأزمات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع دليل على ضعف مستويات برامج سياسات التنمية الاقتصادية بما يتناسب مع الواقع.

١١- فشل الأحزاب السياسية في حل بعض التناقضات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع، في الوقت الذى اقتصر دورها على حل بعض المشاكل المتمثلة في إعادة رصف الطرق وإقامة الكباري، حل الخلافات بين الأسر المختلفة فيما بينها

المراجع

(١) نادية رمسيس فرح، الاقتصاد السياسي لمصر " إدارة علاقات القوة في التنمية، ترجمة مصطفى قاسم، تقديم السيد يسين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٠ .

(٢) تحليلات روشماير في :- نادية رمسيس فرح، الاقتصاد السياسي لمصر" إدارة علاقات القوة في التنمية، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٣) حمدي عبد الرحمن، النظم الحزبية والمشاركة السياسية، في مجلة الديمقراطية، تحرير هالة مصطفى،مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، العدد الرابع،٢٠٠١، ص ٣٩.

(٤) يسرى العزباوى، خريطة التحالفات الحزبية "نظرة على مستقبل النظام السياسي، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد السادس، سبتمبر ٢٠١٤، ص ١٦ .

(٥) نادية رمسيس فرح، الاقتصاد السياسي لمصر " إدارة علاقات القوة في التنمية، مرجع سابق ، ص ١١٨.

(٦) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٥.

(7) Oxford university press, New York, second edition, 2006, p.185.

(٨) مشعان الشاطري، مفهوم الأزمة خصائصها ومراحل نشوئها، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، المملكة العربية السعودية، مايو ٢٠١١ . ص ٤.

(٩) محمد سيد فهمى، إدارة الأزمة مع الشباب، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ١٧.

(١٠) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمة محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة)، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٠٠.

(١١) أحمد عادل : الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٠٠ .

(١٢) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ١٥، ١٦ .

(١٣) أميرة حسين،وفاء عطية،حقوق الإنسان والأحزاب السياسية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير،مطبوعات ليبرالية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠١٣،ص ص ١٤-١٥ .

(١٤) أسامة الغزالي حرب : الأحزاب السياسية في العالم الثالث، في : (عالم المعرفة، العدد ١١٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر ١٩٨٧، ص ١٧) .

(15)Victoria Heavey Allen, Walking the Line: Social Movement Interest Groups and the Delicate Balance Between Social Movements and Political Parties, the degree of Doctor of Philosophy, the Graduate Faculty in Political Science , The City University of New York , 2007, P 7,8 .

(١٦) جوردن مارشال،موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص ص ٧٤٥-٧٤٧.

(17) Oxford university press, New York, second edition, 2006, p.208.

(١٨) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص ٥٦-٥٧.

(١٩) محمد أحمد نايف العكش : مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، الطبعة الأولي، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠١٢، ص ٥٤ .

(٢٠) صامويل هنتجتون، الموجه الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوبه، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٢.

(٢١) يسرى العزباوى، مؤشرات القياس :النحول الديمقراطي في مصر وبلدان العالم العربي في :الخرائط المعرفية لظواهر العالم المعاصر (سيسيولوجيا الثورة والتحول الديمقراطي)، تحرير السيد يسين، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٤، ٢٧٢.

(٢٢) حسن سلامة، ثورة ٢٥ يناير وحدود عملية التحول الديمقراطي في مصر، في : الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغيير،تحرير : على ليلة،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،٢٠١٣، القاهرة ،ص ١٦٨.

(٢٣) جوردن مارشال،موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول،مرجع سابق، ص ٤٧٣.

(٢٤) خالد كاظم، الثورة المصرية على ضوء التراث السوسيولوجى،في : الثورة والدولة والمجتمع " بحث في قواعد التغيير " المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٥ .

(٢٥) جمال منصر، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، دفاتر السياسة والقانون، عدد أبريل، الجزائر، ٢٠١١

(٢٦) يسرى العزباوي، مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة : من مؤتمر تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية،مؤتمر بالتعاون بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز "فريد" للأبحاث بإسبانيا وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية،القاهرة، ٢٠١١ .

(٢٧) الشحات محمد خليل، فاعلية أداء الأحزاب السياسية في مصر (محاولة لبناء نموذج حزبي فعال)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢ .

(٢٨) إيمان محمد عز العرب، واقع التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي فى مصر " دراسة سوسيوتاريخية في الفترة (١٩٥٢– ٢٠٠٥) م"،في: الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في مصر" رؤية مستقبلية "، تحرير: محمد ياسر شبل الخواجة، ورقه عمل ضمن أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٣ مارس ٢٠٠٦ .

(٢٩) عوض سالم حبيب سالم، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية،قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعه الزقازيق، ٢٠١٢ .

(30) Noam Lupu ,Rachel Beatty , Political Parties and Uncertainty in Developing Democracies, comparative political studies , Northwestern University, Evanston, IL, USA,2012, sagepub.com/journals Permissions .nav, cps.sagepub.com

(31) Akubo,A.Aduku, political parties and democratic consolidation in Nigeria`s fourth republic, , European Centre for Research Training and Development UK,Nigeria, Global Journal of Political Science and Administration, Vol.2,No.3, pp.79-108, September 2014 (www.eajournals.org)

(32) Christopher Anthony Sabatini , political parties and democratization in the time of economic crisis and reform : a case study of the radical and peronist parties in Argentina , 1983-1995,ه

(33) Wang chaoguang, Aftermath of the Revolution: Experiments in Western-style Democratic Politics in Early Republican China, China repor,vol.48,p.393-405,2012

http://chr.sagepub.com/content/48/4/393.abstract

([٣٤]) أسامة إسماعيل عبد الباري، رؤى النخبة المصرية للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير في :المجتمع المصري وقضايا التحول الديمقراطي،تحرير : سعيد المصري، ضمن أعمال المؤتمر السنوي لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، ٧ أبريل ٢٠١٢، القاهرة، ٢٠١٤ ، ص ص ٧٣-٧٤.

([٣٥]) آندروهيوود، النظرية السياسية،في : الديمقراطية والتمثيل والمصلحة العامة، ترجمة : لبنى الريدى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٢١١-٢٢٧ .

([٣٦]) آندروهيوود، النظرية السياسية،في : الديمقراطية والتمثيل والمصلحة العامة، مرجع سابق، ص ص ٢١١-٢٢٧ .

([٣٧]) ودودة بدران، الأحزاب السياسية، سلسلة المعارف، العدد رقم ٢، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٣٦-٣٧ .

([٣٨]) خالد عبد الخالق عبد الحميد، برامج الأحزاب السياسية والتنمية في مصر " رؤية نقدية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠١ ن ص ٢٠.

([٣٩]) تبرنس بول، ريتشارد بيللامى، الفكر السياسي في القرن العشرين، موسوعة كمبريدج للتاريخ، المجلد الأول، ترجمة مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ١٢٥.

([٤٠]) آندروهيوود، النظرية السياسية،في : الديمقراطية والتمثيل والمصلحة العامة، مرجع سابق ، ص ٣٨٠.

([٤١]) آندروهيوود، المرجع السابق نفسه ، ص ٤٢٠ .

- انظر إلى :صلاح سالم زرنوقه : المنافسة الحزبية في مصرمن عام (١٩٧٦-١٩٩٠)، مركز المحروسة، القاهرة، ١٩٩٤. ص ص ٢-٤ .

([٤٢]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعميق الديمقراطية فى عالم متفتت، تقرير التنمية البشرية،٢٠٠٢، ص ٧٩.

([٤٣]) محمد بشندي، الأحزاب السياسية بين تصاعد التمثيل البرلماني وتجذر الخلل البنيوي، في مجلة الديمقراطية، العدد ٦١، يناير ٢٠١٦، ص ص ١١٤-١١٥.

([٤٤]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول : مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدماً، ٥ يونيو ٢٠١١، ص ٣٣ .

([٤٥]) يسرى العزباوى، مؤشرات القياس :النحول الديمقراطي في مصر وبلدان العالم العربي، مرجع سابق، ص ص ٢٩٥-٣٠٨.

([٤٦]) هدير حسن خليل، محددات ضعف الأحزاب السياسية في مصر في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، http://democraticac.de/?p=34264

([٤٧]) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، العدد ١١٧، سبتمبر، ١٩٨٧، ص ص ١٦١-١٦٩.

([٤٨]) هالة مصطفى، الأحزاب، موسوعة الشباب السياسية،، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

([٤٩]) المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطرق قدماً ن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، ٢٠١١/٦/٥، ص ٣٤.

([٥٠]) أحمد عبد التواب،أحمد محمد حسين، الحياه الحزبية الجديدة بعد ثورة ٢٥ يناير "دراسة تحليلية لملامح الواقع وأفاق المستقبل، مرجع سابق، ص ٢٥ .

([٥١]) كريم السيد عبد الرزاق، النظام الانتخابي للبرلمان : ماله وما علية، في مجلة الديمقراطية، العدد ٦١، يناير ٢٠١٦، ص ٩٨.

(٥٢) السيد إبراهيم الزاكي، ثقافة الديمقراطية حول تربيتها والتثقيف عليها والتدريب على ممارستها، مجلة آفاق، مركز أفاق للدراسات والبحوث، ٢٠١٢/٨/١٩ ، http://aafaqcenter.com/index.php/post/1352

(٥٣) إيمان عز العرب، واقع التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في مصر، مرجع سابق، ص ص ١٦٧-١٦٨.

(٥٤) فريد زهران، القوى السياسية بعد ٣٠ يونيو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة السياسية،العدد ١٠، ٢٠١٥، ص ٤٥.

(٥٥) وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، مركز المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦ .

(٥٦) ثناء فؤاد عبد الله، من تجربة مصر" الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الوطني الديمقراطي " في : الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، تحرير : على خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية،بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٤٤.

(٥٧) وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص ٧.

(٥٨) أحمد مجدي حجازي، الثورة المصرية ..علامة حضارية فارقة، في : (مجلة الديمقراطية، العدد ٤٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١١، ص ٣٣) .

(٥٩) وحيد سيد أحمد خليف، الديمقراطية والانتخابات المصرية، في الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في مصر " رؤية مستقبلية "، ورقة عمل ضمن أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعه طنطا، ١٢ مارس، ٢٠٠٦، ص ١٩٦.

(٦٠) ثناء فؤاد عبد الله، من تجربة مصر" الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الوطني الديمقراطي"، مرجع سابق، ص ٢٤٥ .

(٦١) إبراهيم نوار، إطار مرجعي للدراسات الاقتصادية " أجندة لبدايات القرن الواحد والعشرين في العالم العربي، في الخرائط المعرفية لظواهر العالم المعاصر " سوسيولوجيا الثورة والتحول الديمقراطي، تحرير : السيد يسين، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٤ .

(٦٢) حنان أبو سكين، ورقه سياسيات الأحزاب ومستقبل التحول السياسي في مصر، في : مؤتمر المسح الاجتماعي الشامل " المجلد السياسي، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٢ .

(٦٣) وحيد عبد المجيد، أحزاب الثورة.. والخريطة السياسية الجديدة، الأهرام ١٨ أبريل ٢٠١١،ص ٦ .

(٦٤) محمد وصفى خربوش، النخبة السياسية المصرية بعد فبراير ٢٠١١، في مجلة أفاق سياسية، العدد الأول، يناير ٢٠١٤، القاهرة، ص ٥٠.

(٦٥) أحمد عبد التواب عبد البصير، أحمد محمد حسين، الحياه الحزبية الجديدة بعد ثورة ٢٥ يناير، " دراسة تحليله لملامح الواقع وأفاق المستقبل"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٤١-٤٢ .

(٦٦) نجوى إبراهيم محمود، الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني، في : مجلة الديمقراطية، تحرير، هالة مصطفى، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٨٥-٨٦.